



PROVISIONAL
A/39/PV.24
11 October 1984
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة التاسعة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاثنين ، ٨ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٨٤ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس : السيد لوساكا
زمبيا ()
نم : السيد تسفيتكوف
بلغاريا ()
نائب الرئيس ()

— خطاب فخامة السيد خوسي نابليون د ورتي ، رئيس جمهورية السلفادور

— المناقشة العامة [٩] (تابع)

القي كلمة كل من :

السيد موموا (الكامبيون)

السيد غرينوفتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

السيد بمانجارا (مدغشقر)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفهية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
DC2-0750, 2 United Nations Plaza , مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠ / ٣٠

خطاب فخامة السيد خوسي نابليون دوارتي ، رئيس جمهورية السلفادور

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سوف تستمع الجمعية الآن الى

خطاب رئيس جمهورية السلفادور .

اصطحاب فخامة السيد خوسي نابليون دوارتي رئيس جمهورية السلفادور الى قاعة

الجمعية العامة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن الجمعية العامة ،

يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة برئيس جمهورية السلفادور ، فخامة السيد خوسي نابليون دوارتي ، وأدعوه لالقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الرئيس دوارتي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس ، يشرف

وفد بلادي ويشرفني شخصيا ، أن أتقدم لكم في هذه المناسبة بأحر وأخلص التهاني طيس توليكم لمهام رئاسة هذه الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة .

وستتناول هذه الجمعية العديد من المشاكل الرئيسية للمجتمع الدولي ، علاوة

على الخيارات والاجراءات التي سوف تمكننا من حل تلك المسائل ، وبذلك ندعم التفاهم

والسلم والأمن بين الأمم . وأود أيضا ان أعرب عن امتنان السلفادور ، حكومة وشعبا ،

للعمل الدائب والمتواصل الذي يبذله الأمين العام للأمم المتحدة ، السيد خافيير

بيريز دي كوبيار ، وطنى جهوده التي لا تكل لتحقيق السلم والأمن والتعاون بين جميع

الشعوب .

لقد أتيت الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨١ ،

بوصفي رئيسا لمجلس حكومة ثورة السلفادور ، لكي أوضح للعالم الأزمة التي كانت تواجهها

بلادي ، ولكي أفسر لكم عملية تعميم الديمقراطية التي اقترحنا تنفيذها والتي حققناها

بالفعل باجراء أول انتخابات حرة في السلفادور ، لانتخاب الجمعية التأسيسية الوطنية

التي أعادت سيادة القانون ، والتي تلت من مجلس حكومة الثورة ، دون معارضة أيًا كانت، السلطات الكاملة لدولة ديمقراطية وجمهورية . وقد قوبلت تلك الرسالة بارتياح من جانب مثلي الأمم المتحدة ، بالرغم من وجود بعض الشكوك التي أدت إلى الارتياح في إمكانية إجراء الانتخابات الحرة التي اقترحتها حكومة الأمر الواقع ، التي تعهدت بضممان حضوري أفراد الشعب بأعداد كبيرة إلى صناديق الانتخاب للإدلاء بأصواتهم ، حتى ولو تم ذلك تحت حماية السلاح ، لاظهار رغبتها في الديمقراطية ورفضها للعنف .

ولقد نفذنا ذلك الالتزام ، إلا أن شعب السلفادور تجاوز ذلك عندما أقام الحكومة المؤقتة وعقد دورتين لانتخابات الرئاسية ، وهما الدورتان اللتان تمثلان تأكيداً تاريخياً لإرادة شعبنا الذي يسعى إلى الوصول إلى طريق السلم وسبيل الديمقراطية . ويسعدني سعادة بالغة أن أبين هنا أمام جميع شعوب العالم أن السلفادور ، بالرغم من اجتيازه فترة من أصعب الفترات في تاريخه ، يقدم أمثلة خاصة لما يمكن لأي شعب أن يقوم به ويحصل عليه ، عندما يؤمن إيماناً حقيقياً بالديمقراطية باعتبارها أفضل وسيلة ممكنة لحسم الخلافات المتأصلة في جميع المجتمعات المنظمة .

وينطوي ذلك العطاء الذي قدمته بلادى للحرية على ترحيبات كبيرة . لقد بلغت عملية التحول تجاه الديمقراطية والسلم والعدالة الاجتماعية ذروتها في أول حزيران / يونيو ١٩٨٤ ، وهو الذي يعتبر بحق معلماً من معالم تاريخ السلفادور حيث تم فيه ، ولأول مرة على مدى نصف قرن من الزمان ، إقامة حكومة ديمقراطية بحق ، انبثقت بشكل مباشر وعلى نحو حر من السلطة السيادية لشعب السلفادور .

انني أقف أمامكم الآن رافعاً شعار بلادى كدليل رمزي على شرعية حكومتي للظهور أمام دول العالم ، مخولاً بالسلطة التي منحني إياها تأييد شعب السلفادور ، لكي أتكلم عن السلم الذي يتوق إليه جميع أفراد شعب السلفادور ، وعن فوائد ذلك السلم الذي نستحقه ، والذي ننأمل من أجله ، وعن الرغبة الأكيدة في الديمقراطية . وأود أن أتحدث عن السلم في نيكاراغوا ، وعن رجال حرب العصابات ومجموعة الكونتادورا ، وأن أتقدم

بنداء لا تباع صوت العقل وروح الأخوة التي نستحقها في أمريكا الوسطى . انساني أود ان نتوخى الاعتدال في تسوية خلافاتنا .

ولأكثر من أربع سنوات حتى الآن ، تعاني السلفادور من آثار حرب ضارية أدت الى سفك الدماء وزيادة الفقر . لقد سقط أكثر من ٥٠٠٠٠ سلفادوري ضحايا بريهة نتيجة لمواجهة تعهدت بين الأشقاء ، وأنظر أكثر من نصف مليون شخص الى ترك ديارهم وممتلكاتهم . وقامت قوات التخريب بحملة للإرهاب والتدمير المنظم . ولكن شعبنا قد سم ذلك ، وأصبح من الضروري انهاء تلك الحالة .

لقد أشار المتحدثون الذين سبقوني على هذا المنبر ، الواحد تلو الآخر ، الى السلم بأشد العبارات قوة .

ان السلم ، دون شك ، يعد أسنى طموحات الانسان ، وتوطيده هو المهمة الرئيسية التي تتمطع بها الأمم المتحدة . ولقد أتيت بدوري الى الجمعية العامة لكسي أتحدث عن السلم بنفس العبارات القوية .

ولكنني لن أشير الى الأخطار التي تعيق بالعالم نتيجة لسباق التسلح الذي أطلق له العنان ، ولا الى التهديد بالتدمير الشامل المتمثل في التكديس اللامعقول للأسلحة النووية . رغم اني ، بطبيعة الحال ، أشارككم جميعا الشعور بالقلق ، علاوة على الشعور بالاحباط ازاء المعجز الواضح للمجتمع الدولي للوفاء ، ليس بنص ميثاق الأمم المتحدة فحسب ، وانما بروح ذلك الميثاق أيضا .

انني لن أتحدث عن المواجهة النووية لأن الآخرين هنا قد ظموا بذلك بكل بلاغة ومعرفة عميقة بهذه المشكلة .

لذلك ، اسمحوا لي أن أبتعد قليلا عن الاجراء المتبع ، وان أحيي جميع دول العالم ، انتهز هذه الفرصة لكي أمف وأونج موقف حكومتي ازاء المشاكل والأزمات التي تعلقنا جميعا ، لأنني بهذه الطريقة ، سوف أضح مبادئ السياسة الخارجية لبلادي ، على السلم والوفاء بين البشر جميعا .

انني على قناعة بأن تقديم هذه المعلومات يعد جزءاً من المسؤولية التي نضطلع بها لمواجهة التحليل والكلمات المعادة والبيانات الدارجة . ولا بد أن نزيل الشكوك ، ونوضح الأهداف والبرامبي ، ونبين السبيل الذي نعتزم انتهاجه ، ونبلغ العالم عن واقع الحياة في السلفادور .

هذه مهمة لا بد أن نقوم بها حتى يمكن للبلدان الديمقراطية أن تعمل في ثقة من أجل دعم كقائنا الرامي الى تحقيق الديمقراطية الحق في بلادنا ، وهو دعم لرغبتنا في تحقيق المساواة القانونية بين الدول ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وتقرير المصير للشعوب ، ودعم لمعارضتنا القوية للتدخل الأجنبي ، ولأى نوع من أنواع الضغوط السياسية أو الاقتصادية أو القانونية أو الابدولوجية ، تفرضه أمة على أمة أخرى .

ان الأزمة تزداد سوءاً بسبب الحالة الخطيرة السائدة في أمريكا الوسطى ، فالخلل في النظام الاقتصادي الدولي ، والخلل التجاري ، والحماية المتزايدة فسي التبادل التجاري ، والبطالة ، والمديونية الخارجية ، وسلسلة أخرى من العوامل السلبية تؤثر بشكل متزايد على هياكلنا الاقتصادية الضعيفة وتجعلنا في غترق الطرق . ومن ثم ، سوف تؤيد السلفادور على الدوام جهود مجموعة ال ٧٧ ، التي تناضل في صبر وأناة لوضع نظام اقتصادي دولي جديد يتفق بصورة أكبر مع مبادئ العدالة .

تحتاج أمريكا الوسطى أزمة سياسية واقتصادية واجتماعية . وهي تمر بمشاكل حادة ولكن من الممكن عكس مسارها . فيمكننا أن نتوصل الى صيغ من التفاهم والحلول السياسية والدبلوماسية الملائمة .

وفي مواجهة هذه الصورة المعقدة ، عملت السلفادور دائما بمنطق وحكمة بسبب رغبتنا القوية في ايجاد حل سلمي ديمقراطي في أمريكا الوسطى يعزز الأمن والسلم للمنطقة عن طريق التفاهم والتكامل الاقتصادي والاجتماعي والاحترام الثابت لمبادئ ومعايير القانون الدولي .

لقد كان مسلك السلفادور دائما التمسك بالمبادئ والمعايير التي تحكم العلاقات بين الدول . ونحن مقتنعون بأن التمسك بهذه المبادئ شرط أساسي للتعايش والوثام في المجتمع الدولي . ولهذا تؤدى السلفادور التزاماتها الدولية ، وتأسف لأن بعض البلدان التي تستخدم انصاف الحقائق متعددة اخفاء انتهاكاتهما وتأتي الى الأجهز

المختلفة لهذه المنظمة لا من أجل تسوية الخلافات ، ولكن لاستخدامها منصة للدعاية ،
 مهما كانت التكاليف والاضرار التي تلحق بهذه المنظمة ، التي يزعمون أنهم يسعون
 لحمايتها . وتؤمن السلفادور بأن عملية كونتادورا هي الطريق الوحيد المفتوح أمامنا ،
 وفي هذا السياق ، نؤيد عقد حوار اقليمي مخلص حتى نقرر ، في أمريكا الوسطى ، ميراندا
 على أساس توافق الآراء . اننا أبناء أمريكا الوسطى لا يجب أن نصبح أداة في صراع من
 أجل المصالح الايدولوجية للدول الأجنبية ، ولا يجب أن نكون أيضا عملاء لتلك الدول ،
 ومن ثم نتنكر لقوميتنا وشخصيتنا ونحبط طموحات شعوبنا وحقها في العيش في سلم وحرية .
 ان السلم في أمريكا الوسطى يجب أن يرتكز على بناء عملية ديمقراطية حقيقية
 في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، تمكننا من التخلص من الحرمان
 والتخلف اللذين عانى منهما معظمنا في الماضي .

ولأسف فان الحالة الاقتصادية العالمية لا تزال حافلة بكل علامات المواجهة بين
 الشرق والغرب ، التي تميل الى الانتشار ، وبالتالي تؤثر بشكل سلبي على التعايش
 والتفكير المنطقي في مناطق شتى . ولسوء الحظ ، عانت أمريكا الوسطى أيضا من هذه
 المواجهة . ومع ذلك ، فان الجهود الدبلوماسية تبذل الآن فيما يتعلق بمنطقتنا . وفي
 هذا السياق ، فان مهمة الساعي الحميدة لمجموعة كونتادورا تحظى بتأييدنا .

ان حكومتي متتنة للعمل البناء الذي قامت به البلدان الأربعة التي تشكل مجموعة
 كونتادورا : فنزويلا وكولومبيا وبنما والمكسيك . ونحن نقدر المقترحات التي قدمتها المجموعة
 والجهود التي بذلتها التي تحظى بتأييد الجمعية العامة ، وتوفر أفضل طريق لتحقيق
 حل سلمي لهذا الصراع المؤلم للغاية بالنسبة لأمريكا اللاتينية كلها . وقد تعاوننا
 بالكامل مع تلك البلدان في محاولة لخلق تفاهم ووحدة بين كل شعوب أمريكا الوسطى .

اننا نولي أهمية قصوى لتلك الجهود للحفاظ على السلم . ولهذا فاننا سوف نقدم
 قبل ١٥ تشرين الأول / اكتوبر ملاحظتنا بشأن القانون المنقح الذي قدم اليينا في
 ٧ أيلول / سبتمبر الماضي . ونحن نحاول تحقيق السلم عن طريق الحوار على أساس من
 الترتيمات الاقليمية في اطار عملية كونتادورا .

أود بالنيابة عن حكومة السلفادور الديمقراطية ، ان أوقع اتفاقا يتشئ مع جهود مجموعة كونتادورا . ولكن هذا الاتفاق يجب أن يكون مناسباً وعادلاً للسلفادور . ولا بد أن يضمن بالكامل تطبيق النقاط الـ ٢١ التي قبلتها فعلاً جميع الأطراف . ويجب أن يضمن الاتفاق التدابير الكافية للتحقق والرقابة على كل شيء يتفق عليه . ويجب أن نتأكد أن الالتزامات التي تعهدنا بها سوف تتمحدا لوجود المستشارين العسكريين الأجانب ، وتنتهي المعونة العسكرية من الخارج . ويجب أن ينص على الرقابة الصارمة ، وفي نفس الوقت ، يتضمن كل الالتزامات بعدم مواصلة تقديم المعونة للأنشطة الارهابية أو تأييدها هذه الأنشطة التي تعمل ضد حكومتنا الشرعية الديمقراطية .

ان تاريخ بلادى يشبه تاريخ الكثير من البلدان الأقل نمواً في العالم . واذا ما وصفته باختصار ، فان الكثير من المثليين الذين يستمعون اليّ سوف يجدون تشابهاً عجبياً بينه وبين تاريخ بلدانهم . انه تاريخ نضال مشترك ، وآلام وانتصارات واحباطات مشتركة . وهو تاريخ مشترك للمثل العليا - انه تاريخنا .

لقد تحررت السلفادور من الاستعمار لتصبح دولة مستقلة في ١٥ أيلول / سبتمبر ١٨٢١ ، بوصفها عضواً في جمهورية أمريكا الوسطى الاتحادية . وقد أدى الصراع بين المحافظين والأحرار في نهاية القرن الى الانتصار المطلق للأحرار . ومنذ ذلك الوقت حتى الآن ، فان مجموعة قليلة من منتجي البن سيطرت على الحياة الاقتصادية والسياسية في بلدنا . وكانت تمتلك أكبر المزارع وتسيطر على البنوك والتجارة في الصادرات الرئيسية . وقد تحكمت في الانتخابات التي أدت الى سلسلة من رؤساء الجمهورية الذين كانوا ممثلين لتلك المجموعة حتى عام ١٩٣١ . بعد ذلك ولأول مرة تولى السلطة حزب تقدمي ، ولكن بعد أشهر قليلة مني بالهزيمة . ان الأزمة العالمية وتدهور أسعار البن والخسارة التي عانى منها فلاحونا ، كل هذا أدى الى انتفاضة شعبية في ١٩٣٢ ، اخمدت بالقوة . وبعد ذلك قام تحالف بين القوات المسلحة وتلك الاقلية ، استخدم للابقاء على السيطرة السياسية والامتيازات الاقتصادية . وفي أعقاب الدكتاتورية التي استمرت لمدة ثلاث عشرة

سنة ، وبعد ١٩٤٤ ، تولى السلطة العديد من الحكومات العسكرية والمجالس العسكرية الحاكمة والرؤساء المؤقتين . وفي ١٩٨٤ تم انتخاب أول حكومة مدنية منذ ٥٠ سنة عن طريق تصويت حر للشعب .

هذا هو تاريخ بلدى وشعبى . ومع ذلك ، من المهم أن نعلق باختصار على العشرين سنة الأخيرة . في ١٩٦٤ بدأنا عملية انتخابية حرة الى حد ما ، بانتخاب نواب ومجالس بلدية . وقد أدى ذلك الى نمو الأحزاب السياسية المعارضة . وفي ١٩٦٨ كانوا على وشك تولي السلطة ، عندما اصبحت طموحاتهم الديمقراطية ، وأدى هذا الى خدعة فرض فيها الحزب الذى كان يتولى السلطة رسميا .

في عام ١٩٧٢ انتصرت المعارضة ، لكن الحكومة القائمة انذاك احبطت مرة أخرى رغبة الشعب . ومنذ ذلك الحين تم اضهاد جميع القادة الديمقراطيين كما تم القضاء على الاحزاب السياسية المعارضة للحكومة الموجودة في السلطة . وفي عام ١٩٧٧ بذل آخر جهد للقيام بعملية ديمقراطية ، لكن تطلعات الشعب سحقت مرة أخرى بصورة عنيفة .

وفرق الشعب في اليأس نتيجة لشعوره بالاحباط بسبب الافتقار الى الحرية ، وفقدان الثقة في العملية الديمقراطية ، والاحفاف في الوضع الاقتصادي والاجتماعي . وفي ١٩٧٢ بدأت المعارضة المسلحة لانها كانت الطريق للوصول الى السلطة ، ثم اندلعت هذه المعارضة مرة أخرى في عام ١٩٧٧ ، وأدت الى عنف واسع الانتشار في ١٩٧٨ .

وفي مواجهة عرقلة الطريق امام البديل الديمقراطي ، واستحالة تغيير الهياكل الاقتصادية ، اكتسب مبدأ العنف قوة بوصفه الوسيلة الوحيدة لتحرير شعب السلفادور .

وفي نهاية السبعينات فض الاستقطاب بين الديكتاتورية العسكرية اليمينية وامكانية الاطاحة العنيفة بها من جانب القطاعات الماركسية التي تسعى الى السلطة قضاء شبه تام على أي حل ديمقراطي .

وفي تشرين الاول / اكتوبر ١٩٧٩ ، قامت مجموعة من الضباط والموظفين الرسميين باسم القوات المسلحة بالاطاحة بالحكومة القائمة ، واصدرت تصريحاً تبيين فيه فساد نظام الحكم ، ووعدت بفتح الطريق امام الديمقراطية ، وكذلك القيام بسلسلة من الاصلاحات الهيكلية ، ولاسيما ارساء الاسس لاصلاح زراعي شامل .

وكان المجلس العسكري الثوري الحاكم ، الذي شكل في تلك السنة ، يضم الى جانب القوات المسلحة ، الاحزاب السياسية ، والقوى الدينية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت لاتزال تؤمن بالحل الديمقراطي ، وانتقدت بشدة أولئك الذين حملوا

السلاح . وقد شارك الحزب الشيوعي والحركة الوطنية الثورية - ذات الاتجاه الاجتماعي الديمقراطي - والديمقراطيون المسيحيون . وصعدت القوى التخريبية المسلحة هجماتها ضد النظام الجديد . واعتقد الكثيرون ان انتصار رجال حرب العصابات كان وشيكا ، وفي مواجهة هذا الاحتمال انسحب كل من الحزب الشيوعي والحزب الديمقراطي من الحكومة بموقفها الديمقراطي وانضما الى الصراع المسلح .

وفي نفس الوقت ، انسحب ايضا زعماء الحركات الجماهيرية ، وانضموا الى رجال حرب العصابات . وبعبارة أخرى ، اشتركوا جميعا في احراق جسورهم واختاروا الصراع المسلح والعنف بوصفهما الحل الوحيد . واعتقد ان هذا الموقف كان أول خطأ تاريخي ارتكبه ، اذ تخلوا عن الكفاح الديمقراطي السياسي وكفاح الجماهير ، واختاروا الصراع المسلح وحده .

ان المخربين عندما بدأوا في تحويل موقفهم الايديولوجي الى واقع ، وفقا للتحليل التاريخي الذي قاموا به ، لم يفكروا اطلاقا في ان القوات السلفادوربية المسلحة يمكن ان تكسر تحالفهم التقليدي مع حكم الاقلية . وبالتالي ، يمكن تحقيق الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية . وقد ظنوا ان اقامة ديمقراطية تعددية ستظل مجرد هدف خيالي غير قابل للمناقشة .

ان القطاع السياسي الوحيد الذي لم يفقد ايمانه كان الحزب الديمقراطي المسيحي ، وهو الحزب الذي انتمى اليه ، وهو الذي قام في عام ١٩٨٠ ، وعن طريق الاتفاق مع القوات المسلحة باعادة بناء الحكومة . ورغم كل التنبؤات السلبية لليسار المتطرف فقد تم ، بالمشاركة الفعالة للقوات المسلحة تنفيذ اعظم اصلاح زراعي في امريكا اللاتينية ، كما اعيد اصلاح النظام المصرفي والمالي ، وامت التجارة الخارجية . وقد شملت هذه الاصلاحات مئات الالوف من الفلاحين بوصفهم قوة سياسية واجتماعية كبرى ، نظمت بعد ذلك في تعاونيات قامت باقتناء أكبر واحسن مزارع البلد .

وفي مواجهة التحليل الخاطيء لليسار المتطرف الذى كان يعتقد ان التفجيرات الهيكلية غير ممكنة ، ارتكبت هذه المجموعات التخريبية مرة أخرى خطأ جسيما كان له اوخم العواقب على اهدافها ؛ اذ آلت على نفسها ان تقوض الاصلاحات التي تمت ، سالكة بذلك نفس الطريق الذى سلكه اليمين المتطرف ، وقد قتل آلاف الفلاحين ، كما مات مئات المسيحيين الديمقراطيين ، وحرقت المنازل ودمرت الآلات ، كما قامت الحملات الدعائية للمتطرفين من كلا الجانبين بالنيل ، على كل من المستوى الوطني والمستوى الدولي ، من الاصلاحات التي تم الشروع فيها . ومع ذلك ، كان النجاح الوحيد الذى احرزوه هو ابتعاد الشعب عن هذه المواقف المتطرفة وتخليه عنها ، والبدء في تعزيز الثورة الديمقراطية وتشجيعها .

وعندما قام المخربون لأول مرة في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ بشن ما يسمونه بالهجوم النهائي ، رفضهم الشعب ، ومنى ذلك العمل التخريبي الارهابي بالهزيمة وكلنا نعرف جيدا انه لا يمكن لرجال حرب العصابات في اى مكان في العالم ان ينتصروا دون تأييد الشعب ودعمه .

اما الخطوة الثانية التي اتخذها المجلس العسكرى الثورى الحاكم كانت الدعوة الى انتخابات حقيقية حرة من اجل وضع دستور جديد وقد مثلت امام الجمعية العامة للأمم المتحدة في تلك المناسبة . وفي عام ١٩٨٢ اجريت انتخابات برلمانية شارك فيها اليمينيون وغيرهم من الاحزاب السياسية الاخرى ، وهذه الانتخابات تشهد على رغبة الشعب في قبول طريق الديمقراطية لحل مشاكله ونهذ طريق العنف . وقد تحقق آلاف المراقبين الدوليين من شرعية هذه العملية الانتخابية وتمكنوا جميعا من ان يروا كيف ذهب شعب السلفادور للادلاء بصوته وسط الهجمات التي يشنها رجال حرب العصابات . وهذا خطأ جديد ارتكبه المخربون بالنسبة للعملية الانتخابية التي اشترك فيها اكثر من ٨٠ في المائة من المواطنين في سن الانتخاب ، وهو خطأ زاد من تباعد الشعب عنهم .

وفي عام ١٩٨٤ ، مارس شعب السلفادور مرة أخرى حقه في الانتخاب، وانتخب رئيس الجمهورية . وأنا اشعر بالفخر لأن اكون اول رئيس جمهورية ينتخب بحرية في السلفادور على مدى السنوات الخمسين الماضية .

ان الكثير من اولئك الذين حملوا السلاح فعلوا ذلك بعيدا عن التمرد والاحباط فقد كانوا يريدون اصلاحا زراعيا ، وحاربوا من أجل نظام مصرفي يحقق مصلحة الغالبية ، وارادوا ان تحترم ارادة الشعب عن طريق عملية انتخابية حرة . كل هذه المبررات كانت صالحة في عام ١٩٧٩ ، لكنها اليوم قد فقدت كل صلاحيتها .

ففي ذلك الوقت كان يمكن التذرع بأن الظروف الموضوعية وغير الموضوعية تتفق والمنطق التاريخي لنوع الكفاح ، وانه في مواجهة اليمين الديكتاتوري يكتسب مفهوم العنف الثوري قوة وصلاحية .

ان الاستراتيجية الماركسية لحرب الشعوب المطولة ضد الاستعمار وحكم الاقليات ومضطهدى شعب حرم من الحرية والعدالة ، كانت قائمة على أساس هذا المفهوم ، وانضم آلاف الشباب الى عملية بدأت بالمجاهبة الاجتماعية والعصيان المدني وتحولت بعد ذلك الى استخدام الاسلحة في شتى مراحل تدبير الحياة وتدمير المرافق والمصانع الى ان تسببت في اكبر ازمة في تاريخ بلدنا . انني على اقتناع بأن الطريق التاريخي للبشرية ليس طريق العنف ، بل هو طريق الثورة الديمقراطية .

ومن المفهوم ان المواطنين الذين غادروا السلفادور منذ سنوات لا يستطيعون ان يفهموا أو هم يرفضون أن يفهموا حقيقة ان الامور قد تغيرت ؛ ومع ذلك ، فانني اعرف ان الغالبية العظمى من شعب السلفادور وحتى قادة حرب العصابات والمقاتلين الذين يجوبون جبال وطننا يدركون هذا الوضع الجديد .

واود في هذه المرحلة ان اتوجه ببعض الملاحظات الى الدول التي قطعت على نفسها التزاما ، بطريقة او باخرى ، بتقويض بلدى ، وكذلك الى زعماء حرب العصابات - ليس هؤلاء الذين يعيشون مرفهين في ماناغوا او هافانا ويصدرون اوامرهم من هناك ، او الى الدول الاخرى التي تدعي الديمقراطية لكنها في الحقيقة تصدر العنف والجريمة ، ولكنني اتوجه بهذه الملاحظات الى زعماء حرب العصابات الذين يعيشون في جبال بلادى ، ويعانون من قلة المأوى ويدركون الموقف الحقيقي لحكومة السالفادور عندما يهاجمون الشعب وهم ينتظرون عبثا من هذا الشعب ان يرحب بهم ويستقبلهم استقبال المحررين ، بينما هم في الحقيقة جاءوا لقمع هذا الشعب . انني اتوجه بكلامي هذا الى اولئك الزعماء الذين جعلوا من تخيلاتهم حقيقة ، والذين ارتكبوا خطأ في حق الشعب لانهم ينظرون الى الحقيقة بطريقة اخرى ، والى الزعماء الذين يرتكبون حاليا هذا الخطا التاريخي . ان زعماء حرب العصابات الذين يقيمون في الجبال يدركون هذه العاسة ، بيد انهم ضلوا من قبل زعماء التخريب في الخارج الذين يسعون الى اخفاء الحقيقة ، وتشويه الواقع من اجل تبرير موقفهم المناهض للتاريخ امام العالم اجمع .

ان شعب السالفادور يعرف الآن دون شك ان العنف التخريبي قد فقد ماهيته وما يبرره . لقد اصبح العنف الارهابي هدفا في حد ذاته ، وهذا يثبت ان غايته ليست التحرير وليست بالطبع الديمقراطية .

لقد ارتكب الارهابيون في السالفادور اعمالا مفرطة في العنف وقد اخفقوا لان الشعب لا يؤيدهم ، ولان لدينا الارادة السياسية لبناء مجتمع ديمقراطي يقوم على الوحدة والتعددية . ان هؤلاء الزعماء بمواصلتهم هذه الأعمال العنيدة المناوئة للتاريخ قد كرسوا انفسهم لقهر الفلاحين البسطاء ، الذين هم ضحية عهد الارهاب . وانهم يسرقون الشعب ويقتلونه ويتركون المواطنين دون أية وسيلة للاتصال لانهم يعملون على نسف الجسور وطرق السكك الحديدية ، ويدمرون خطوط الامداد بالطاقة

الكهربائية وشبكات المياه ؛ ويضرمون النار في المزارع التي تنتج محاصيل القهوة والقطن والأغذية . وهذا يترك أقل الناس فقرا بين سكاننا دون عمل أو أمل .

ان التدمير امر يسير جدا فالمرافق الضرورية للشعب التي استغرق بناؤها سنوات عديدة والبنية الاساسية التي تعد جزءا لا يتجزأ من تراثنا الوطني والتي اقيمت بالجهود والتضحيات التي بذلها شعبنا ، يمكن تدميرها في لحظة على ايدي المجرمين والارهابيين الذين يستخدمون الديناميت ، والذين تمولهم تلك الدول التي لا تفكر الا في السيطرة العالمية ، وتعمل وفقا لسؤفهمها للتاريخ .

ان الجبهة الثورية الديمقراطية لا تدرك لسوء الحظ اننا نعيش حقيقة جديدة ولذلك فانها لاتزال تحاول تغيير اشياء لم يعد لها وجود مثل : الهيكل الزراعي للعصور الوسطى ، وهيكل مالي مكرس لخدمة مصالح الاقلية ، وجيش يخدم نظاما سياسيا تسيطر عليه نخبة اقتصادية . وكل هذه الاشياء لم يعد لها وجود الآن .

ففي عام ١٩٧٩ بدأت عملية عميقة من التغيير ، وقد تعززت هذه العملية . ولدينا الآن هيكل زراعي واحد وضع افضل اراضينا في خدمة المزارع . ولدينا الآن بنية مالية جديدة تؤيد وتعزز هذا الهيكل الزراعي الجديد . كما ان لدينا هيكل تجاريا جيدا للمنتجات التي درجنا تقليديا على تصديرها مما يوفر لبلدي العملة الصعبة المتولدة نتيجة لذلك . ولدينا الآن أيضا قوات مسلحة تعمل من أجل الشعب . ولدينا شعب اظهر ايمانه الراسخ بالديمقراطية ، وعمل على انتخاب حكومة بمحض ارادته الحرة . ولدينا شعب يعمل ويعاني ويموت من أجل تحقيق السلم والعدالة .

ومن على هذا المنبر اطالب من يتنادون بايديولوجية التخريب المسلح في السلفادور بان يغيروا من استراتيجياتهم في ضوء الواقع الجديد في بلدي . ان السلفادور التي تركوها في عام ١٩٧٨ و ١٩٧٩ ليست هي السلفادور القائمة في عام ١٩٨٤ . واليوم فان بلدي يتنفس هواة الحرية . وتحترم وتشجع فيه الاحزاب السياسية ، ويختار الشعب قاداته بحرية . اما اساءة استخدام السلطة وانتهاكات حقوق

الانسان فهي أمور قد انخفضت الى حدها الأدنى ، وتجري محاكمة مرتكبيها وعقابهم .
وتقوم البنوك بتقديم قروض ضخمة الى المزارعين الذين يشتركون بفعالية في النضالات
الاجتماعية والسياسية . وهناك اليوم في السلفادور مجتمع مختلف تماما .

ان اعضاء الجبهة الثورية الديمقراطية لا يفهمون هذه الحقيقة لأنهم يعيشون
خارج بلادنا في حين يشهدا اليوم جميع ابناء السلفادور الذين لم يتركوا وطنهم .
بيد ان هذه الحقيقة قد اخترقت صفوف قوات حرب العصابات . ونعرف هذا من بينة
مؤداها ان بعض افراد حرب العصابات قد تركوا اسلحتهم واقلعوا عن العنف وساروا
على طريق السلم . اننا نعرف هذا لأن هذه القوات لم يعد ينضم اليها العدد الكافي
من المتطوعين ، وتضطر الى تعبئة صفوفها بالشبان الصغار . ونعرف ذلك أيضا لانهم
يضعفون يوما بعد يوم .

ولهذه الأسباب مجتمعة ، فانني اتوجه الآن الى افراد حرب العصابات وأطلب
منهم تفهم الحقيقة الجديدة ، والتوقف عن قتل اشقائهم ، والكف عن تدمير الجسور ،
والكف عن تدمير الهياكل الاساسية للأمة ومرافق النقل العام والمزارع والمسكك الحديدية .
وقصارى القول ، فانني اطلب اليهم ان يكفوا عن اعمال القتل والتدمير ، والعمل
بالاشتراك مع بقية افراد الشعب ، على بناء بلد جديد ترفرف عليه الحرية والديمقراطية
ويكون فيه السلم أساس تنميتنا .

وأود الآن ان اتقدم بعرض للسلم .

منذ ان توليت مقاليد الأمور ، بوصفي رئيسا للسلفادور ، عن طريق القرار
الذي اتخذه بحرية مواطنو بلدي ، اصبحت مدركا بأن المهمة الرئيسية التي اضطلع
بها تتمثل في تحقيق الوثام الاجتماعي والسلم الداخلي في الجمهورية التي عصف
بها صراع ناشئ عن عوامل داخلية وخارجية على السواء . بيد ان الوقت قد حان لوضع
حد لهذا الصراع . وانني لعلي اقتناع اليوم اكثر من اى وقت مضى ان وجود هذا
الصراع لا يؤثر على حياة ابناء بلدي فحسب ولكنه يشكل أيضا عنصرا للاحتكاك يهدد

بالخطر أمن وسلم بقية شعوب العالم ، ولا سيما امن وسلم الدول الشقيقة لنا في أمريكا الوسطى .

لذلك فقد لا يكون هناك وقت انسب من وقتنا هذا ، اى وانا اقف على هذا المنبر ، لكي اتقدم امام شعوب العالم بعرضي هذا للسلم ، الذى سيضمن لجميع اهالي السلفادور الوفاق الاجتماعى والامن ، دون اى تمييزات قائمة على أساس الموقف السياسى او الايدىولوجى . واننى اقدم هذا العرض في اطار الدستور السلفادورى ، الذى أرسى نظاما للديمقراطية والتعددية السياسية يمكن في ظله ان تتواجد أكثر الايدىولوجيات اختلافا .

ان قبول هذا الاقتراح من قبل جميع القطاعات المعارضة لحكومتي في اطار النظام الدستورى ، وكذلك من قبل من يقاتلون باساليب تتسم بالعنف ، يتطلب بطبيعة الحال تغييرا في الموقف الذهنى ، يستعاض بموجبه عن الكراهية بالتفهم والتسامح ، لأن السلم في نهاية المطاف هو نتيجة لومى فردى واجتماعى يرفض العدوان وجميع اشكال العنف ، ويعزز الحوار والكفاح السياسى والديمقراطى ، اللذين تجلت نتائجهما في صناديق الاقتراع .

ومن الطبيعى تماما ان يكون من الصعب اقناع الذين ما برحوا حتى الآن يعتبرون استخدام الاسلحة والعنف الطريق الوحيد ليفسحوا لأنفسهم مجالا سياسيا يستطيعون فيه ان يهيئوا المناخ الذى يمكنهم من التعبير عن افكارهم دون ان يتعرضوا لأعمال انتقامية من جانب خصومهم .

ولكنني جئت هنا لأقول وأؤكد بوصفي رئيسا للجمهورية وقائدا للقوات المسلحة أنني في موقف يمكنني من الإبقاء على تلك التدابير التي تمكنهم في إطار عملتنا الدستورية من نبذ موقف يتعارض مع مسار تاريخ الثورة السياسية لشعب السلفادور . فضلا عن ذلك فإنني سأقدم في الوقت المناسب لجمعيةنا التشريعية باقتراح بالعمو العام عن الجرائم السياسية . ونحن نقوم في الوقت الحالي بالسيطرة على اساءة استخدام السلطة، والقضاء على كل اساليب القمع التي كانت قائمة في بلدنا في الماضي ، والتي شكلت في جانب منها جذور حركة تمرد ينبغي الا تستمر اكثر من ذلك .

ويعني ذلك انني اعرض هنا السلامة والأمن اللذين يوفرهما موضع سياسي في إطار نظام دستوري وديمقراطي تعددي ، تزود عنه الحكومة . وكجزء من هذه الجهود فإنني أدعو قادة حركة حرب العصابات الموجودين الآن في جبالنا ، للحضور بدون اسلحتهم الى قرية لا بالما ، في مقاطعة شاتالاتينا، الساعة . ١ صباحا يوم ١٥ تشرين الأول / اكتوبر لندناقش معا في ذكرى قيام حركة التمرد في عام ١٩٧٩ ، وفي وجود ممثلي الكنائس والصحافة العالمية، تفاصيل ونطاق هذا الاقتراح الخاص بدمجهم في العملية الديمقراطية واشاعة مناخ من الحرية من أجل الانتخابات القادمة . واني على يقين من أن شعبنا الذي أنهكه العنف سيعتبر هذا الاقتراح بمثابة بادرة أمل منبعثة من حكومته الشرعية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باسم الجمعية العامة أشكر رئيس

جمهورية السلفادور على البيان الهام الذي ادلى به توا .

اصطحب السيد خوسيه نابليون دوارتي رئيس جمهورية السلفادور الى خارج قاعة

الجمعية العامة .

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

السيد موموا (الكاميرون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في مثل هذا

المنعطف التاريخي الخطير، عندما يتعرض السلم والأمن الدوليين للتهديد نتيجة لأوهام

نشأت عن تقدم العلم والتكنولوجيا ، وعندما يخلق الانشغال بالصراع فيما بين الدول القوة في العالم فراغا قياديا في المجتمع الدولي ، فان انتخاب ابن من افريقيا عن جدارة واستحقاق لرئاسة الجمعية العامة يكتسي أهمية خاصة . وثمة بشائر تفيد بأنه ستنبعث من افريقيا مهد الخليقة ، حكمة تدعو الى مؤازرة السلم قد تنير الظلمات وتتيح القضاء على سوء التفاهم وحالات الحرب والتخلف .

لقد كنتم سيدى الرئيس مصدر فخر لا فريقيا نتيجة لأنشطتكم في الأمم المتحدة . كما ان انتخابكم يشكل اشادة ببلدكم العظيم زامبيا وزعيمها النبيل كينيث كاوندا الذى كان تفانيه من أجل تحقيق خير الانسانية مفرحة لقارتنا ولل فكر المعاصر . ان وفد الكاميرون ، ان يشارككم هذه اللحظات الجليلة يعرب لكم عن اطيب تمنياته الأخوية بالنجاح في النهوض بمهتكم القيادية الطهمة في الأشهر المقبلة .

كما واننا نعرب أيضا عن مشاعر الامتنان وعن تهنئتنا لسلفكم العظيم السيد خورخي ايبويكا رئيس بنما . فهو ان استطاع بهذه المقدرة ان يحمل العبء المزدوج كرئيس للجمعية العامة ورئيس لدولته ، اثبت القدرة التقليدية لدى امريكا اللاتينية على العطاء في أفضل صورة .

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بالأمين العام السيد بيريز دى كوبيار الذى يجسّد بشخصه ومنصبه المثل السامية التي أدت الى اصدار ميثاق الأمم المتحدة . وبالرغم من العقبات الخطيرة التي لا بد وأن يجابهها في محاولة لتعزيز التنسيق بين أعمال الدول من أجل اقرار السلم ، فاننا نشجعه على الا يستسلم للشعور بالا حباط في خدمة هذه القضية النبيلة . ونحن على يقين من أن هذه القضية ستدفعه الى معرفة أن هناك كثيرا من الدول بما فيها الكاميرون تسعى الى تقديم المساندة التماسا لتحقيق سلام دائم باعتبار ذلك من قضايا السياسة الوطنية .

كما يود وفد الكاميرون ان يفتتم هذه المناسبة ليرحب ببروني دار السلام باعتبارها العضو ١٥٩ في الأمم المتحدة .

(ثم واصل كلمته بالفرنسية)

انه لمن دواعي قلقنا البالغ أن نصل اليوم الى نقطة يصبح عندها سبب وجود الأمم المتحدة ذاته موضع تشكك مستمر نتيجة لسباق التسلح المتواصل بجميع اشكاله المتنوعة، مما يمثل أكثر العوامل اضرارا بالاستقرار والأمن العالميين، ولكن ما يؤسف له أن المجتمع الدولي اعتاد هذا الامر فيما يبدو، ونتيجة لذلك يعيش جيلنا فترة يطفي عليها الطابع العسكري أكثر من أى فترة من فترات السلم في تاريخ البشرية. ومن المفارقات أن تصاعد عملية اغناء الطابع العسكري لا يتمشى على الاطلاق مع تعزيز السلم والاستقرار العالميين. بل انه يشكل على النقيض عاملا رئيسيا في زعزعة استقرار العلاقات الدولية المعاصرة.

ويشجع هذا السباق النفقات العسكرية الاضافية، كما انه يزيد من حدة الشك والريبة بين الدول، ويحث على الاستعدادات للحرب، ويؤدي الى تفاقم التوترات السياسية، ويعرض الهياكل الاجتماعية والاقتصادية العالمية للخطر وهي الهياكل المزعزعة بالفعل ولا سيما في البلدان النامية.

وبينما نعقد هذه الدورة نجد أن الحالة الدولية ما زالت تتسم بالعنف أو بالتهديد بالعنف، كما أن السحب القاتمة المنذرة بمحرقة نووية تخيم علينا بصورة دائمة نظرا لانتشار الأسلحة النووية كما ونوعا. ان هذه الحالة المنذرة بالخطر، وانعدام التقدم في جهود نزع السلاح والحد من التسلح تثيران شكاً كبيراً حول مداوات هذه الجمعية.

وقد أنشئت الأمم المتحدة، ولست في حاجة الى تذكير الجمعية بذلك في أعقاب الدمار الجماعي الناجم عن الحرب العالمية الثانية، وبهدف أساسي هو انقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب. ان الذين اعدوا ميثاق منظمتنا، وهم شهود على المحنة العصيبة التي امت بالعالم نتيجة هذا الصراع المأساوي، ادركوا بوضوح انه لا يمكن القيام بأى نشاط بناء في أى ميدان دون اقرار السلم والأمن.

ومعبارة أخرى فإن نزع السلاح هو الطريق الأساسي الذي ينبغي انتهاجه للوصول إلى الهدف الأول للأمم المتحدة وهو صون السلم والأمن الدوليين، ومن هنا يسهل علينا أن نفهم لماذا كرست منظماتنا منذ انشائها عناية خاصة لهذا الهدف. وفي قيامها بذلك أتاحت دائما محفلا للمداولات والمفاوضات، ومركزا رئيسيا للاقتراحات والتوصيات والمبادرات الأخرى للمجتمع الدولي، والرامية إلى الإسهام في تحقيق نزع السلاح وتوعية الرأي العام في عدد أكبر من الدول الأعضاء في العالم بصفة عامة بشأن مخاطر سباق التسلح ومزايا نزع السلاح.

وفي الوثيقة الختامية التي اعتمدها الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في ١٩٧٨، وأكدت الدورة الاستثنائية الثانية في ١٩٨٢، أكدت الجمعية العامة الدور الرئيسي والمسؤولية الأساسية للأمم المتحدة في مجال نزع السلاح. ولقد أدت هذه المبادرات إلى دعم سلطة منظماتنا ووسعت نطاق الأنشطة المتعددة الأطراف المتعلقة بنزع السلاح.

وأيا كان مداها فإن هذه الإجراءات - وهذا يشمل سلسلة الاتفاقات الجزئية المبرمة بشأن نزع السلاح - لا تمثل في الواقع إلا خطوات أولية ذات نطاق محدود للغاية. ففي الواقع إنها لم تقض على سباق التسلح، ولم تخفض القدرات والطاقت العسكرية للدول، بل على العكس فإن سباق التسلح قد تزايد بطريقة خطيرة، وامتد الآن إلى الفضاء ذاته. لقد واصلت الدول تكديس الأسلحة ذات القدرة المتزايدة الفتك، وواصلت الأبحاث العسكرية لاستحداث أسلحة أكثر تطورا إلى حد أن أصبحت الأسلحة النووية تمثل الآن أكبر خطر يواجه البشرية. وهذا يعني ضرورة بذل جهود حقيقية من أجل التوصل إلى وقف سباق التسلح الراهن وعكس مساره.

ولسوء الحظ لم يتم احراز أي تقدم يبشر بمستقبل أفضل لا في مؤتمر نزع السلاح بجنيف الذي يضم ٤٠ دولة، ولا في المفاوضات الثنائية بين الشرق والغرب. فسباق التسلح يزداد سوا، ويهدد أمن الدول، ويعوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبصفة خاصة في الدول الصغيرة والمتوسطة الحجم.

ولم تظهر الحاجة الى نزع السلاح بهذه الحدة من قبل ، كما لم يكن نزع السلاح الفعلي أبعد ما هو الآن . ورغم الجهود المستمرة التي يبذلها المجتمع الدولي منذ سنوات ، فان التقدم في مجال نزع السلاح مازال محدودا للغاية ، ويبدو أننا ننزلق الآن نحو الهاوية ، دون أى بصيص من الأمل ينبئ بأن الموقف يمكن أن يحل . ومن المستحيل المغالاة في التأكيد على حقيقة أن نزع السلاح عنصر أساسي لأي تدبير يهدف الى تحقيق أمن عالمي حقيقي .

لذلك نعتقد أن الاحتفال في العام القادم بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، بعد أربعة عقود من نهاية الحرب العالمية الثانية ينبغي أن يقدم فرصة مواتية للقيام بدراسة شاملة لدور منظمتنا في مجال نزع السلاح . وهذا التحليل سوف يسمح بتحديد طرق ووسائل جديدة لدعم الدور الرئيسي للأمم المتحدة ومسؤوليتها في مجال نزع السلاح وتحقيق تقدم كبير في هذا المجال . ولهذا نقترح أن تطالب الجمعية العامة في هذه الدورة أحد أجهزتها الفرعية المختصة بأن يدرس دور الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح ، وأن يقدم تقريرا بشأن هذا الموضوع في الدورة الأربعين في العام القادم .

ان هذا الاقتراح يعكس اقتناعنا العميق بأنه في عالم اليوم المهدد بالمحرقة النووية فان الأمم المتحدة وحدها تشكل الاطار المثالي للمفاوضات الشاملة من أجل تحقيق أمننا الجماعي . وبالنسبة للبلدان الصغيرة بصفة خاصة فان المنظمة تمثل بارقة أمل حقيقي .

وفي أرجاء العالم هناك حاجة ملحة الى النهوض بالزراعة ، وتربية المواشي ، والتعليم والصحة وما الى ذلك ، في الوقت الذي تنفق فيه البلدان أموالا ضخمة على التسليح . ولا أشير بصفة خاصة الى البلدان القوية اقتصاديا وعسكريا ، ولكن أيضا البلدان الصغيرة التي تضطر الى شراء الأسلحة لصيانة أمنها وحماية سلامتها الإقليمية ، ومواجهة مختلف أشكال العوامل التي تزعزع استقرارها ، وفي قيامها بهذا ينصرف اهتمامها عن الأهداف المنتجة .

وفي افريقيا هناك حاجة الى اتخاذ تدابير ملحة للقضاء على التهديد المتزايد الذي يشكله نظام الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ليس للمنطقة فقط بل للسلم والأمن الدوليين .

ونسجل بقلق الحقائق الواردة في الوثيقة A/39/470 التي تؤكد من جديد قدرة جنوب افريقيا على انتاج أسلحة نووية وامتزامها زيادة تلك القدرة رغم الاعلان الرسمي الصادر في ١٩٦٤ من منظمة الوحدة الافريقية بشأن جعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية ، و—م الطلبات المتكررة من هذه الجمعية كي تمتنع جنوب افريقيا عن تطوير أو حيازة الأسلحة النووية . ونود أن نعرب هنا عن تقديرنا لمعهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ، وادارة شؤون نزع السلاح ، ومنظمة الوحدة الافريقية على هذا التقرير القيم . ونعرب عن تقديرنا أيضا للوكالة الدولية للطاقة الذرية للتكثيف الأخير لجهودها من أجل تحديد آثار زيادة القدرة النووية لجنوب افريقيا على التنمية . هذه مشكلة طحة ، اذا لم يتسن حلها ستكون سببا في تقويض الجهود التي تبذل الآن لصالح منع انتشار الأسلحة النووية ، وتشعل سباق التسلح في افريقيا .

ولهذا فاننا نناشد كل البلدان ، وخاصة الدول النووية ، والأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ان تتعاون مع منظمة الوحدة الافريقية لمكافحة الانتشار النووي في جنوب افريقيا .

في هذه اللحظة من القلق الدولي الخطير ليست هناك حاجة الى التأكيد على أهمية اعلان منظمة الوحدة الافريقية بشأن جعل افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية . ان هذا الاعلان يشهد على عزم افريقيا الحاسم على حماية السلم العالمي عن طريق نزع السلاح وبأتي نزع السلاح النووي في المقدمة .

ولهذا نؤيد توصيات الحلقة الدراسية الخاصة بالسلم ونزع السلاح التي عقدت في آب/اغسطس الماضي في لومي بتوغو ، والتي تتضمن اقامة مركز اقليمي افريقي للسلم ونزع السلاح ، وعقد مؤتمر دون اقليمي معني بنزع السلاح في ١٩٨٥ تسهم فيه دول وسط وغرب افريقيا . ونعتقد ان كل هذه المبادرات يمكن أن تساعد في اثارة اهتمام الرأي العام في منطقتنا وتركزه على مخاطر سباق التسلح كما تساعد ، في نفس الوقت ، جهود تعزيز الأمن والتنمية على المستوى دون اقليمي ، ونحن مقتنعون بأن نزع السلاح ينبغي أن يكون محور كل جهد جماعي يرمي الى النهوض بالأمن والتنمية . وتحقيق هذا الهدف يتطلب استراتيجية

شاملة تتضمن في نفس الوقت التزام المجتمع الدولي بمعالجة مشكلة سباق التسلح من جذورها ، ومكافحة الخوف والشك وعدم الثقة والقمع والعنصرية والاستعمار وعدم المساواة ، والاحكام الجاف والجوع والجهل والمرض ، والاحترام الصارم لعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية ، واقامة نظام أمن جماعي يستند الى ميثاق الأمم المتحدة ، والقضاء على كافة أسلحة التدمير الشامل وخفض كل الترسانات العسكرية الى أدنى حد ضروري يكفل صيانة النظام المحلي وحماية السلامة الاقليمية . وفي هذا الصدد فان الدول النووية يجب أن تتعهد رسميا دون قيد أو شرط بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد البلدان التي لا تحوز تلك الأسلحة . ومن ثم نؤيد ابرام صك قانوني دولي رسمي بشأن هذا الموضوع كما دعوت الى ذلك بلدان حركة عدم الانحياز .

وفي نفس الوقت فان الدول الكبرى التي تتحمل مسؤولية خاصة فيما يتعلق بصيانة السلم والأمن الدوليين يجب أن تتخلى عن تصعيد السباق من أجل تحقيق التفوق أو الاطماع في الهيمنة أو استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . وفضلا عن ذلك من الضروري أن تستأنف هذه الدول على المستوى الثنائي وفي اطار الامم المتحدة حوارا يستهدف التوصل الى الحد من اسلحتها النووية كما ونوعا . بهدف التوصل في النهاية الى تحقيق نزع السلاح العام والشامل . ويجب أن تلتزم كل الدول بأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ومقاصده وأحكامه .

ان سمة عصرنا هي التوترات في العلاقات الدولية . ويمكن أن نؤكد ، دون أن نجازف بالوقوع في الخطأ ، ان الجميع يدركون أن الأزمة التي يحربها العالم ترجع إلى سياسات التوسع والقوة التي تمارسها التكتلات ، وان هذه الأزمة تتطلب عملاً حاسماً وشاملاً وعاجلاً قبل كل شيء ، لازالة مخاطر العنف ، وايجاد تسوية تفاوضية للمسائل الدولية الرئيسية .

هناك أزمة الانفراج ، ويواكبها تصعيد المواجهات في بؤر التوتر القديمة ، وانتشار التوتر الى كافة أنحاء العالم مما يترتب عليه ظهور بؤر صراع جديدة . فضلاً عن ذلك فان تعميق الأزمة الاقتصادية العالمية ، واستمرار المظالم اللذين يضران بالعلاقات الاقتصادية بين الدول يتسببان في تفاقم الصعوبات الكبيرة التي تعاني منها البلدان النامية . ان أمن واستقلال عدد كبير من الدول يتعرضان للمخطر بسبب التدخل في شؤونها الداخلية ، والتدخلات العسكرية ، ومحاولات فرض نظم اجتماعية مختلفة .

وفي مواجهة هذه الأخطار التي تعصف بالعالم ، هناك ضرورة للتوصل الى حلول شاملة مع اتخاذ اجراء ، باعتبار ذلك أمراً يتسم بالالحاح ، لوقف سباق التسلح وكبح جماح استخدام القوة ، ومنع التدخلات بكافة أشكالها في الشؤون الداخلية والخارجية للدول ذات السيادة ، وتنسيق الجهود الرامية الى تحرير الشعوب من القهر الاستعماري والسيطرة الأجنبية .

ففي ناميبيا من الواضح أن عاما قد انقضى ولا تزال احتمالات استقلال هذا الاقليم الدولي بعيدة . ولا تزال جنوب افريقيا تلجأ الى الحيل الجديدة لمنع تطبيق قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . وترى حكومتها أن السياسة التي تميل الى ربط استقلال ناميبيا بانسحاب القوات الكوبية من أنغولا هي سياسة غير مقبولة . ان الكاميرون ، وهي عضو في مجلس الأمم المتحدة لناميبيا ، تود أن تعيد تأكيد دعمها الذي لا يحيد للمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية " سوابو " في نضالها من أجل تحرير ناميبيا . وينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ التدابير العاسمة الواردة في الفصل السابع من الميثاق لضمان احترام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) الذي لا يزال الاطار الوحيد المقبول لتحقيق استقلال ناميبيا .

وفي جنوب افريقيا ذاتها فاننا نشهد بشعور مشين من عدم الجلالة أبشع مظاهر الوحشية والاغتياال والسجن لكل من تواتيه الشجاعة لمعارضة هذا النظام البغيض ، ان هذا النظام غير الانساني يحاول دون كلل أو ملل تليفق اصلاحات دستورية مزعومة يرفضها رفضا قاطعا - على نحو تصادفي - من يزعم أنهم مستفيدون ، ويطبق سياسة اخضاع الدول المجاورة عن طريق الضغط العسكري والارهاب الاقتصادي .

ان تطبيق القوانين القمعية مستمر دون هوادة . ونحن ندين هذه الاصلاحات الوهمية ، ونشعر بالاغتياب ان نلاحظ أن مجلس الأمن قد فعل نفس الشيء في قراره الأخير الخاص بهذا الموضوع . ونطالب بالافراج الفوري عن جميع الذين اعتقلتهم السلطات العنصرية في جنوب افريقيا أثناء المهزلة الانتخابية الأخيرة . ولا يمكن أن يكون هناك حل وساط بشأن مبدأ المساواة بين جميع البشر والحاجة الى احترام هذا المبدأ احتراما فعليها . ولهذا السبب يتعين على مجلس الأمن أن يواصل النظر في اعتماد تدابير لزيادة الضغط الدولي على جنوب افريقيا لكل تغيير موقفها . ان الكاميرون ، وهي عضو في لجنة التحرير التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، سوف تستمر في مساعدة حركات التحرر في نضالها ضد الفصل العنصري ، وسوف تستمر في تشجيع اقامة مجتمع ديمقراطي يحترم كرامة المواطنين والمساواة بينهم في جنوب افريقيا .

وفي رأينا أن المشكلة العنصرية في هذا البلد تتجاوز ، بشكل متزايد ، المفهوم البحت لاحترام حقوق الانسان ، وتشكل جانبا حقيقيا من المشكلة العامة لتحرر ناسك الشعب المقهور . وهنا تكمن الجذور السياسية والأخلاقية لساندتنا الحاسمة لحركات التحرر في جنوب افريقيا وللمؤتمر الوطني الافريقي في جنوب افريقيا وللمؤتمر عموم افريقيا لآزانيا . وفيما يتعلق بالصحراء الغربية حيث لا تزال الحالة مشيرة للقلق ، فاننا نعتقد أن هذه المشكلة ينبغي أن تعالج على أساس مبدأ تقرير المصير للشعوب . ويمكن ايجاد حل لها عن طريق تطبيق القرار ٤٠٤ الصادر عن مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء دول منظمة الوحدة الافريقية .

وفيما يتعلق بالحالة في تشاد فان موقف الكاميرون قد أكده من جديد السيد بول بيا رئيس جمهورية الكاميرون . وحكومتنا تشجع الجهود التي يبذلها نظام الحكم

الراهن في انجائنا من أجل النهوض بالوحدة والمصالحة الوطنية في تشاد ، ومن أجل إعادة تعمير ذلك البلد وتنميته . وكما كان الأمر في الماضي فان الكاميرون على استعداد ليدل كل ما في مقدورها من جهد على الصعيد الثنائي أو دون الاقليمي أو الافريقي من أجل حماية استقلال تشاد وسلامتها الاقليمية واستقرارها وسلمها .

ان التطور الأخير للحالة في ذلك البلد ، الذي تميز بانسحاب القوات الاجنبية وأزال في نفس الوقت عقبة سياسية وأيد يولوجية لبدء الحوار بين التشاديين ، يبرز حقيقة أن حل مشكلة تشاد لا يمكن أن يكون حلا عسكريا بل ينبغي أن يكون حلا سياسيا . ومتروك لأبناء تشاد ذاتهم أن يسوا فوق الخلافات الفردية والعرقية أو العنصرية والأطماع الشخصية والتعننت الايد يولوجي لكي تسود المصالح العليا لدولة تشاد . وفي ضوء هذا فاننا نخشى أن يؤدي فك الاشتباك بين القوات الأجنبية - التي أبقّت على حالة من اللاسلم واللاحرب - الى وجود فراغ خطير يزيد من حالة العداة في مناخ تسوده الأطماع وشهوة الغزو . ويحدونا الأمل في أن تتخذ جميع الاحتياطات لمنع انتهاك اتفاق فض الاشتباك . ويبدو أن انسحاب القوات الأجنبية كان يتعين أن يسبقه أو يتبعه وجود قوة فصل محايدة ، ولماذا لا تكون قوة من قوات صيانة السلم التابعة للأمم المتحدة لتسهيل عطية الحوار من أجل المصالحة الوطنية .

ونحن نتابع بنفس القلق باقي أجزاء العالم التي تتفاقم فيها التوترات والصراعات على نحو خطير يمكن أن يهدد السلم والأمن الدوليين .

ففي الشرق الأوسط فان حقوق الشعب الفلسطيني في اقامة دولة ، وسيادة لبنان ، والصراع بين العراق وايران تمثل مسائل أساسية يتوقف على حلها اقامة سلم عادل ودائم في المنطقة قاطبة .

وفيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية بصفة خاصة نأمل أن تساعد البلدان العربية - أصدقاؤها - الذين يعتبرون منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وألا تثير مشكلة بشأن تلاحمهم أو بشأن تعبئة الشعب الفلسطيني تحسب لواء المقاومة الفلسطينية .

وفي قبرص وفي فلسطين وفي كمبوتشيا وفي أمريكا الوسطى لا يمكن إيجاد حل دون الاحترام الصارم لسيادة الدول واستقلالها ووحدتها وسلامتها الاقليمية ، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة .

ان تدهور المناخ الدولي له آثار خطيرة على الأمانة الاقتصادية الراهنة المشيرة للقلق . وفي واقع الأمر ورغم توقعات الدول المتقدمة النمو أثناء الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة فيما يتعلق بانتهاء أزمة الانكماش الاقتصادي الراهن ، فان المزايا المترتبة على الانتعاش المزعوم لم تشمل باقي مجتمع الدول ولا سيما الغالبية العظمى من البلدان النامية التي لا تزال تعيش في فاقة .

ان الاختناق الاقتصادي الذي تواجهه غالبية الدول الفتية ، والمخاطر والفوضى التي يعاني منها النظام النقدي والتجاري الدولي ، كلها عناصر شيرة للقلق وتزيد من قتامة المناخ الراهن الذي يتسم بعدم الاستقرار .

ان هذه الحالة غير المقبولة ليست مجرد نتيجة للتقلبات الدورية في النظام الاقتصادي الدولي . ان مرجعها هو عدم كفاية التوازنات الهيكلية في النظام الاقتصادي الراهن .

ان تجربة السنوات الأخيرة تثبت ان الاقتصاد الدولي لا يمكن أن يكون اقتصاداً سليماً اذا ظلت جهود البلدان النامية من أجل التنمية تصطدم باستمرار بتزايد الحمائية وارتفاع أسعار الصرف ، وانخفاض أسعار منتجات البلدان النامية ، وزيادة عبء الديون الثقيل ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وتعقد مشاكل موازين المدفوعات ، وانخفاض رؤوس الأموال ، واهدار موارد كبيرة في برامج التسلح .

ان تراكم هذه المشاكل خفض من قدرات البلدان النامية على القيام بمشروعات استثمارية هامة ، أو الاستمرار في المشاريع الضرورية للنمو الاقتصادي . وعلاوة على ذلك اضطرت هذه الدول الى خفض حجم وارداتها من البلدان الصناعية . وأدى هذا الخفض بدوره الى عواقب وخيمة على عطية الانتعاش ذاتها . كما انها تمثل أوضح دليل على انه لا يمكن أن يقوم انتعاش اقتصادى دائم في البلدان المتقدمة النمو دون أن يواكبه تقدم اقتصادى في البلدان النامية . ان استقرار أى نمو اقتصادى شامل ومستمر مرهون بالتكافل والترابط الوثيقين بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية . ورغم أنه تم التأكيد على هذا التكافل في مناسبات عديدة ، كما يثبت ذلك اعلان مؤتمر القمة الأخير للبلدان الصناعية المعقود في لندن ، مازالت السياسة النقدية والمالية التي تنفذها هذه البلدان تعوق المشاركة الفعلية للدول النامية في عطية الانتعاش والنمو الاقتصادي الراهنة . ان السياسة المعوقة هذه لا تزال تجمد أيضاً المفاوضات الجارية في مختلف الهيئات الدولية .

ويجب علينا هنا أن نعرب عن أسفنا للنتائج الضئيلة للغاية التي أسفرت عنها الدورة السادسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي لم يتوصل للأسف الى توافق في الآراء قادر على وضع الاقتصاد العالمي في مسار جديد . ويجب ان نعرب عن أسفنا أيضاً لفشل المؤتمر الرابع لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الذي كانت نتائجه دون الآمال التي طلقها عليه المجتمع الدولي . ويحدونا الأمل أن تتمكن الجمعية العامة ، في دورتها الحالية ، من التوصل الى توافق في الآراء بشأن سائلتين ذاتي أهمية حيوية لبلدان العالم الثالث ، وهما إعادة تشكيل الهيكل الصناعي وتمويل مشاريع التنمية في تلك البلدان . ان حل كل هذه المشاكل المتعددة يكمن في الحوار والتعاون في اطار شامل يأخذ في الاعتبار الترابط بين مختلف عناصر التنمية الاقتصادية . وبهذه الروح طالبت الجمعية

العام ، في قراراتها العديدة التي اعتمدها منذ عام ١٩٧٩ ، وبصفة خاصة القرار ١٣٨/٣٤ ، بالبدء باجراء المفاوضات العالمية الشاملة الرامية الى اقامة نظام جديد للعلاقات الدولية يقوم على أسس أكثر عدلا وانصافا . ورغم الجهود الحميدة التي بذلها سعادة خورخي ايويكا ، رئيس الدورة الثامنة والثلاثين للجمعية العامة ، للتوصل الى توافق في الآراء بشأن ترتيبات وجدول أعمال تلك المفاوضات ، فان العقبات لا تزال تسد الطريق أمام المضي قدما في هذا الموضوع . اننا مقتنعون بأن الأزمة الاقتصادية الراهنة تتطلب اليوم أكثر من أى وقت مضى البدء في هذه المفاوضات بأسرع وقت ممكن . ولا نزال نعتقد ان النهج ذا المرحلتين في هذه المفاوضات ، الذى نادى به مؤتمر القمة السابع لحركة عدم الانحياز في نيودلهي ، وأكده المؤتمر الوزارى الخامس لمجموعة ال ٧٧ في بوينس آيريس ، سيعطي دفعة جديدة للبحث عن السبل والوسائل الكفيلة بالخروج من المأزق الحالي .

وفي افريقيا ، القارة الغنية بالموارد الطبيعية وبامكانيات التنمية ، ما زال استمرار الأزمة الاقتصادية والاجتماعية يثير قلق المجتمع الدولي على نحو بالغ . فمئذ بضعة أعوام تواجه قارتنا جفافا مستمرا لم يسبق له مثيل ، وتعاني من أوجم عواقب الانكماش الاقتصادي العالمي . وهذه الحالة الحرجة تضاعفت بأزمة الغذاء الحادة التي تعاني منها أغلبية الدول الافريقية . وفي هذا السياق ، تحظى المبادرات الأخيرة للأمين العام ورئيساء بعض المؤسسات الأخرى في أسرة الأمم المتحدة ، بتقديرنا وتأييدنا . ان هذه المبادرات التي تكمل جهود البلدان الافريقية ذاتها ، يجب أن تدعم بموارد دائمة تتاح على المدى الطويل ، اذا أريد لها ان تؤتي ثمارها . ومن ثم فمن المرجح ان يقوم مختلف المسؤولين في الوكالات المعنية ، باتخاذ التدابير اللازمة لاعطاء مختلف البرامج الافريقية المنفذة في اطار المنظومة النطاق والأولية والموارد اللازمة .

ان حل المشاكل الاقتصادية لا يمكن وحده أن يؤدي الى التنمية . بل يتعين علينا ان ندمج ، بطريقة متسقة ، الجوانب متعددة الأبعاد التي تشكل السمات الرئيسية للانسان ، الذى لا بد أن يكون محور كل عملية انمائية حقيقية . ان حقوق الانسان أحد هذه الجوانب ، وتشمل حقوق المواطن والمواطن والمواطنة والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

لقد بذلت الأمم المتحدة في هذا العام نشاط كبيراً في هذا المجال . وفي هذا الصدد يمكن أن نذكر دور لجنة حقوق الانسان في جنيف ، والهيئة التحضيرية للمؤتمر العالمي لاستعراض وتقييم منجزات عقد الامم المتحدة للمرأة في فيينا ، والمؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة للاجئين في افريقيا في جنيف ، والمؤتمر الدولي للسكان في المكسيك . ان الكاميرون ، بصفتها عضواً في لجنة حقوق الانسان ، اشتركت بنشاط في كل هذه الاجتماعات .

ان بلادي ، التي جعلت الانسان محور اهتمامها ، سنت اجراءات تشريعية تستند الى آليات قضائية تعطي لحماية حقوق الانسان التي يضمنها الدستور طابعاً فعالاً . ومنذ سبع سنوات تعمل الكاميرون على النهوض بتفهم مبادئ حقوق الانسان ، وتعليمها وتعميمها واجراء البحوث بشأنها من خلال حلقات دراسية تنظم بالتعاون مع معهد هنري دوانانت في جنيف ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، ومعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث . كما انضمنا في السنوات الأخيرة الى عدد كبير من الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الانسان .

ان مركز المرأة يكتسي أهمية خاصة في بلادي . ونتيجة لذلك أشركنا المرأة اشراكاً واسع النطاق في جميع مراحل التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، لاسيما في عملية وضع الخطط والسياسات وصنع القرارات . ان انشاء وزارة لشؤون المرأة ، ولجنة استشارية لتحسين وضع المرأة في الكاميرون ، ينبثق من هذا المفهوم الانساني للتنمية ، الذي يركز جهود التنمية على جميع عناصر المجتمع في الكاميرون .

ولا يمكن أن نغفل هنا مصير فئة أخرى من البشر هم اللاجئون . فهم يحظون بكل مساعدة من جانب حكومتنا التي قدمت ثلاثة مشاريع لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين يمكن أن يساعد تطبيقها في تحسين حالة اللاجئين في الكاميرون .

وفي كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٢ فتحت وثيقة ذات أهمية تاريخية صفحة جديدة في سجل انجازات الامم المتحدة . فالاتفاقية الجديدة الخاصة بقانون البحار هي أهم الصكوك القانونية التي اعتمدت وأكثرها شمولاً منذ ميثاق الأمم المتحدة ، وتمثل أول اعتراف عالمي بسيادة القانون على البحار والمحيطات .

اننا نشعر بالسعادة للعدد المتزايد من الدول الذي انضم الى هذه الاتفاقية أو صدّق عليها . ان نتائج الدورة غير الرسمية للجنة التحضيرية التي عقدت في جنيف ، مشجعة ، ولاشك انها ستفتح الطريق امام قيام المزيد من الدول الصناعية بالتوقيع على هذه الاتفاقية . ونحن نعتقد انه يجب على كل دولة تمتلك امكانيات حقيقية ان تنضم الى مجموعة الدول التي مثلت الطبيعة في مجال الاستثمارات المتعلقة باستكشاف قاع البحار .

ان الجزء الحادي عشر من الاتفاقية الذي جرى بشأنه تفاوض واسع النطاق ، يستهدف السماح باستثمار قاع البحار استثمارا حكيما بموجب نظام قانوني سليم . وهذا الاطار القانوني يعد عنصرا حيويا من عناصر السلم والأمن الدوليين .

وسنواصل تقديم مساهمتنا المتواضعة كي يتم تنفيذ الاتفاقية والقرارات ذات الصلة تنفيذا سليما . وكما أوضح وفد الكاميرون في الدورة الثانية للجنة التحضيرية التي عقدت في كينغستون ، يجب ان ننفذ أحكام هذه الصكوك تنفيذا حازما . لذلك تشاطر الكاميرون قلق مجموعة الـ ٧٧ الذي أعربت عنه في جنيف ازاء الاتفاق المؤقت بين بعض الدول الصناعية الخاص باستكشاف قاع البحار .

ومن جانب آخر ، يجب ألا يشير عقد دورات اللجنة نفس المشاكل التي حدثت في الماضي . ان القرار الأول الذي اعتمد بتوافق الآراء ، والاتفاقية يتطلبان عقد هذه الدورات في المقر الرئيسي للسلطة الدولية لقاع البحار في المستقبل . ومن ثم يجب على الأمين العام ان يتخذ كل التدابير اللازمة لانشاء أمانة دائمة في كينغستون وفقا لمقررات الجمعية العامة ذات الصلة . وانتهاز هذه الفرصة لكي أعرب لحكومة جامايكا عن تقديرنا وامتناننا للتسهيلات الكبيرة التي أتاحتها وكرم الضيافة الذي أبدته أثناء اجتماعات اللجنة التحضيرية هناك .

وبعد ما يقرب من . ٤ عاما على انشائها ، تواجه الأمم المتحدة اليوم شكوكا خطيرة من جانب المجتمع الدولي ، كما يتزايد عدد الذين يتساءلون عن سبب وجود المنظمة ومستقبلها . فسلطتها تضافوا باستمرار ، وقراراتها ومقرراتها لا تطبق ولا سيما قرارات مجلس الأمن ، وهو الجهاز الجماعي الذي يفترض أن يمثل ارادة تنا المشتركة للعمل بطريقة حاسمة كلما تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر . وازا كانت أربعة عقود زمنية قد شلت هياكل منظماتنا ، فالسبب يعود على الأخص الى عدم توفر الارادة السياسية لدى الدول الأعضاء ، الأمر الذي يؤدي بدوره الى اضعاف مصداقيتها . ونتيجة لهذه الحالة ، فان النهج المتعدد الأطراف يتراجع بشكل خطير . وما يثبت ذلك بوضوح النقص في الموارد المتاحة لمؤسسات مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، وعدم تحمس الدول ، ولا سيما الأكبرها قوة ، للالتجاء الى أجهزة الأمم المتحدة لحل المسائل ذات الاهتمام العالمي ، وكذلك الصعوبات التي تواجهها - الى حد ما - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . ولهذا ، فنحن نؤيد النداء الذي ضمنه الامين العام في تقريره السنوي بغية تعزيز النهج المتعدد الأطراف ، والذي يؤيد فيه مجددا موقف زملائه في لجنة التنسيق الادارية وفي تقريرهم الشامل المتضمن في الوثيقة ٨٣/٨٤ .

اننا نعيش مرحلة نجد فيها أن المشكلات تتخذ ابعادا عالمية بسبب التكافل بين الأمم ، والذي يزيد منه تقدم العلم والتكنولوجيا . ولهذا يجب أن نقوى ايماننا بمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها ، وأن نولي عناية لتطوير هياكلها وأداء اجهزتها وجعلها أكثر ديمقراطية . ومن هذا المنطلق ، فمن الملح مواصلة احياء المجلس الاقتصادي والاجتماعي . ونعرب عن أملنا في أن المشاورات من أجل تحسين عمل مجلس الأمن ، والتي تجرى الآن في هذا الجهاز ، سوف تؤدي الى حل مبكر يتبلور في اقتراحات ملموسة ، ويأخذ في الاعتبار مختلف الآراء التي اعربت عنها المجموعات السياسية في الجمعية العامة .

وفيما يتعلق بالاصلاحات او التجديدات الهيكلية والادارية الخاصة بالأمانة العامة ، فمن الضروري أن تتم وفقا لتوجيهات محددة تقدمها الدول الأعضاء داخل مختلف الأجهزة . والكاميرون التي تعلق أهمية كبرى على التشكيل الجغرافي المنصف للأمانة العامة وعلى كفاءة أدائها ، تؤيد جهود الامين العام في هذا المجال .

ونود أن نعرب مرة أخرى عن تمسكنا بالأأم المتحدة وبالمؤسسات المتعددة الأطراف .
ونأمل في أن تواصل الدول الأعضاء ولا سيما البلدان الأكثر ثراء تقديم الدعم القوي لها كي
تصبح المدافع الحقيقي عن مصالح البشر السامية المشتركة واهمها السلام والأمن الجماعي
وتحقيق الرفاهية للجميع .

إننا نشترك في هذه الدورة كما في العديد من غيرها بروح تؤمن بالحوار والتسامح
والوثام .

وكما أعلن مؤخرا رئيسنا صاحب الفخامة بول بيا :

" إن الكاميرون ، وهي أرض السلام والصراحة ، ما زالت تطبق سياسة
الصداقة والتعاون غير المحدود وعدم الانحياز ، مع احترامها التام لاستقلالها
وسيادتها وخياراتها الأساسية .

" وهذه السياسة تطبق ازا كل الدول الافريقية الشقيقة ، القريبة منها
والبعيدة ، والتي نسعى معها الى تحقيق تضامن نشيط من أجل تحرير افريقيا
تحريرا كاملا ، وتعزيز منظمة الوحدة الافريقية وحل مشكلات القارة ، ونسترشد بها
أيضا في علاقاتنا مع عدد كبير من دول العالم فضلا عن منظمات دولية عديدة .

" وسوف تواصل الكاميرون تطبيق سياسة التنمية من خلال وجودها النشط
والواقعي على الساحة الدولية ، كما ستقدم للعالم صورة أمة فتية ومتحدة ومسالمة
ومستقرة ومزدهرة وستواصل اسهامها المتواضع في تعزيز السلم والتفاهم والصداقة
والتعاون بين الأمم ، والنهوض بالحضارة في العالم أجمع " .

السيد غرينوفتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية

عن الروسية) : يود وفد بيلوروسيا أن يهنئكم سيدى الرئيس ، على انتخابكم للمنصب
المرموق ، منصب رئيس الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، ويتمنى لكم
النجاح في الاضطلاع بمهام مسؤولياتكم التي تتولونها هذا العام ، الذى يصادف الذكرى
العشرين لاستقلال زامبيا وانضمامها الى عضوية الأمم المتحدة .

ان العالمية التي اوشكت على الاكتمال في الأمم المتحدة، والتي بلغت اليوم ١٥٩ دولة، ومضمون جدول أعمالها يحتمان على منظماتنا أن تعمل على أساس الاحترام الدقيق لميثاق الأمم المتحدة، وذلك لحل المشاكل الدولية الملحة مثل نزع السلاح على الصعيد الدولي والأمن والانهاء التام للاستعمار، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحفاظ على توطيد السيادة الدولية للقانون. ولكن ثمة مشكلة لا يتوقف على حلها تقدم البشرية فحسب، بل صلب بقائها ذاته وهي مشكلة القضاء على خطر الحرب ولا سيما خطر نشوب كارثة نووية. ان معظم الكلمات التي أقيت في المناقشة العامة قد اكدت على أن غالبية الدول، بغض النظر عن نظمها الاجتماعية وايدولوجياتها وطرق معيشتها، تعترف بالأولوية المطلقة لما يمكن أن يسبى بمهمة المهام.

وسع ذلك، لا يزال مسار الاحداث في العالم مصدر قلق بالنسبة لنا. وقد تزايد خطر اندلاع صراع نووى تزايداً كبيراً وذلك نتيجة لسياسة الولايات المتحدة وأعمالها، فضلاً عن بعض حلفائها الاقربين. ان المسار الذي اتبعوه، والرامي الى تحقيق تفوق عسكري على الاتحاد السوفياتي ودول منظمة حلف وارسو، والى كسب الرهان في سباق التسلح، وفرض سياستهم في العلاقات الدولية، والسيطرة على العالم في نهاية المطاف، يؤدي الى التطرف والى دفع العالم نحو مواجهة يمكن أن تعني في العصر النووي شيئاً واحداً فقط هو فاجعة نووية شاملة.

أما العبارات الرنانة التي يستخدمها كبار المسؤولين في الولايات المتحدة عن نواياهم السلمية فلا يمكن لها أن تخفي حقيقة نواياهم التي لا تبين أية علامة عن استعدادهم لترجمة هذه الكلمات الى اعمال حقيقية. وتتضح الصورة اكثر لدى سماعنا كلماتهم المتباينة. كيف يمكن لنا أن نوق على سبيل المثال بين تأكيداتهم على السلم وتلك البيانات التي تقول بأن لديهم الحق لتوجيه الضربة النووية الاولى والتي تظهر نيتهم في امتلاك قدرة تضمن لهم الفوز في الحرب النووية وتحقيق تفوق عسكري وشن حملة ضد الاشتراكية؟ كيف يمكن لنا أن نوق بين كلمة رئيس الولايات المتحدة التي تقول بان مجالات النفوذ أصبحت في عداد الماضي، وكلمته التي تقول بان العالم يتوقع اليوم زعامة امريكا، وتتطلع امريكا بدورها نحو مشاة البحرية؟

وفي الواقع ، كيف يمكن للمرء أن يوافق بين النبرة الأكثر اعتدالا للعبارات المستخدمة وبين الاندفاع العميق الذي يتعذر كبحه في تجريم الاتحاد السوفياتي والشروع في قصفه على الفور ؟ بوسع المرء في الافلام فحسب أن يمثل شخصية في يوم وشخصية أخرى في يوم آخر .

ان واشنطن الآن تعلن عن استعدادها لاجراء محادثات بناءة مع الاتحاد السوفياتي حيث ان أمريكا قد استعادت قوتها . ولكن واشنطن على الصعيد العملي لم تتقدم بأية مقترحات بناءة بل انها ليست راغبة حتى في الاقتداء بالمثل الطيب الذي قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية أو الاصفاء الى نداء الأمم المتحدة ونبذ فكرة البدء باستخدام الأسلحة النووية . فالاتحاد السوفياتي يقترح أن يتم الاتفاق على أن العلاقات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية لا بد أن تحكمها بعض القواعد والمبادئ التي تتوخى المصالح الحيوية لجميع الشعوب . ان الاتحاد السوفياتي قد جعل من هذه المبادئ السلمية الأساس لسياسته الخارجية ، وهو على استعداد في أى وقت للتوصل الى اتفاقات مع الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية بشأن الاعتراف المشترك بهذه القواعد وجعلها ملزمة . ولكن الولايات المتحدة وشركائها في حلف شمال الأطلسي يرفضون أن يفعلوا ذلك . لقد طالب اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وحلفاءه بعقد معاهدة بين منظمة حلف وارسو وحلف شمال الأطلسي بشأن عدم اللجوء الى استخدام القوة ، وصيانة العلاقات السلمية . ولكن الولايات المتحدة تبذل كل جهد لتجنب ذلك . ولا نرى أيضا أى استعداد من جانب الولايات المتحدة لتنفيذ اعلانات الأمم المتحدة بشأن منع نشوب الحرب النووية ، بشأن توعية الشعوب بروح السلم ، والمقررات الأخرى الرامية الى منع نشوب أى حروب نووية سواء أكانت معدودة أم ممتدة ، أو الرامية الى اتخاذ تدابير لنزع السلاح الحقيقي . وليس هناك استجابة أيضا من جانبها للاقتراح الذي تقدمت به جمهورية منغوليا الشعبية الذي يدعو الأمم المتحدة الى اصدار اعلان خاص بحق الشعوب في السلم .

لا بد للمرء ان يخلص الى أن الولايات المتحدة مفاهيمها الخاصة عن الحوار والمفاوضات . وقد ذكر مؤخرا السيد شولتز وزير خارجية الولايات المتحدة في عبارات كثيرة ما يلي :

(السيد غرينوفتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

"اننا نعرف ، تماما كما نعرف أى شيء ، ان المفاوضات والدبلوماسية اللتين لا تدعمهما القوة غير فعاليتين في أحسن الحالات ، وخطيرتين فسيئ أسوأها ."

ومعبارة أخرى ، فان الولايات المتحدة تدعم فقط نوع المفاوضات التي يمكنها ان تلي فيها الشروط الأمريكية . ومن الواضح أن كل كلامها عن المفاوضات يرمي الى اخفاء أهدافها في الهيمنة . والواقع أن سياستها المتمثلة في استخدام أراضي عدد من بلدان أوروبا الغربية كقواعد انطلاق للقذائف النووية الأمريكية الجديدة ذات الضربة الأولى ، لا تزال ثابتة دون تغيير . وعلاوة على ذلك ، وبالإضافة الى سيلج القذائف المتعاطم فانهم الآن يريدون أن يقسموا أوروبا بشريط من الديناميت المتفجر . وفي الواقع العملي ، ماذا يعني كل هذا الكلام عن عدم وجود الشروط المسبقة ، ورغبة الحكومة الأمريكية في اجراء المحادثات؟ انه يعني توجيهها مستمرا لأنماط جديدة من القذائف النووية الأمريكية صوب الاتحاد السوفياتي وحلفائه ، والرفض التام للمقترحات البنائة التي يقدمها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والمطالبة في الوقت ذاته باجراء المحادثات . هذا بالتأكيد نطاق سياسي .

اننا بحاجة الى الحوار ، وحاجة الى المحادثات . ولكننا بحاجة الى حوار نزيه ، ومحادثات جادة . ويتمين على واشنطن أن تثبت بالافعال أنها حقاً تريد المحادثات . لقد تقدم الاتحاد السوفياتي بمقترحات ترمي الى خفض الجذرى للأسلحة النووية ، التي لا يضر تنفيذها بالمصالح الأمنية لأى طرف . ان اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على استعداد للنظر في هذه المسائل بصورة جديدة على طاولة التفاوض حالما تزيل الولايات المتحدة المقبات التي لا يمكن تخطيها والتي خلقتها لضمان تحقيق التفوق العسكري .

ان موقف الاتحاد السوفياتي واضح وثابت . انه قائم على أساس الوصية التالية لمؤسسي الدولة السوفياتية ، فلاد يمير اليتس لينين :

" اننا سنبذل قصارى جهدنا للحفاظ على السلم في المستقبل ، ولن نتهرب من التضحيات والتنازلات الضخمة من أجل صيانة هذا السلم " .
 " ومع ذلك ، هناك حدود لا يمكن للمرء أن يتخطاها . لن نسمح بانتهاك الاتفاقيات ، ولن نسمح بقيام محاولات للتدخل في عملنا السلمي " .
 وتدعي حكومة الولايات المتحدة الآن أنها تريد نزع السلاح ؛ حتى أنها اقترحت القيام برحلة طولها عشرون عاما أو ما يقارب ذلك — على طريق مفاوضات نزع السلاح . لكن خارطة الطريق الأمريكية هذه لا توضح الجذور والوجهات النهائية . ان كل ما توضحه هو الحواجز ، القديمة والجديدة ، بالإضافة الى النية في أخذ كل ما تستطيع أن تأخذه من أى شخص يختار أن يسلك معها هذه الطريق المكلفة . وفي الوقت ذاته ، تضيي الولايات المتحدة في وضع مزيد من البرامج العسكرية ، وتجرى الاستعدادات المادية للحرب النووية بشراهة تامة : يجرى التخطيط باستمرار لاقامة منظومات جديدة للأسلحة النووية وتطويرها وتصنيعها : فهناك القذائف التسيارية عابرة القارات من طراز " إم إكس " و " مد جتمان " ، وقاذفات القنابل الاستراتيجية من طراز " بي - ١ " و " ستيلث " والقذائف الانسيابية الطويلة المدى التي يمكن اطلاقها من أى قاعدة ، وشبكة القذائف النووية من طراز " ترايدنت " التي تحملها الغواصات ، وقذائف " برشينغ - ٢ " ، وقنابل وشظايا النيوترون . ويؤسفني القول أن هذه القائمة يمكن أن تمتد . ووفقا لتقارير وسائل الاعلام ، تضاف ثلاثة رؤوس حربية جديدة كل يوم للترسانة النووية الأمريكية . وهذه الشبكات هي الآن اكثر دقة مما كانت عليه اضعاف المرات ، ويستدل من صفاتها الأساسية أنها قد صممت لتستخدم كأسلحة لتوجيه الضربة الأولى . ان الميزانية العسكرية للولايات المتحدة وصلت الى أبعاد جنونية تبلغ ٣٠٠ بليون دولار أمريكي .

ومع كل هذه البلاغة الخطابية الخاصة بنزع السلاح ، هل أوقفت حكومة الولايات المتحدة أو حذفت حتى ولو واحدا من هذه البرامج ؟ كلا بل نقيض ذلك تماما ، فهم في عجلة من أمرهم لوضع أرضية جديدة لبناء الاسلحة . انهم الآن يبدون سباق التسليح السى

بيئات جديدة ، ولا يحاطون أن يخفوا نواياهم في اتباع سياسة تصعيد التوتر والمواجهة في العقود المقبلة . انهم يكررون مرات ومرات حججهم المضللة بأنه عن طريق الاضطلاع بمثل هذه البرامج الخطيرة والمتسمة بروح المغامرة ، سيكون من الممكن خلق الظروف الصالحة لعقد اتفاق بشأن تخفيضات الأسلحة - وعلى أساس شروط واشنطن بالطبع .

وهناك حركة متنامية في العالم تؤيد تجميد الترسانات النووية . وبناءً على المبادرة التي تقدم بها الاتحاد السوفياتي وبلدان أخرى ، اعتمدت الجمعية العامة عدداً من القرارات التي تطالب بذلك . ومع هذا ، فإن مثلي الولايات المتحدة يعارضونها دائماً . وقد ناشد قادة ست دول من قارات مختلفة بوضع حد لسباق التسلح وتجميد الأسلحة النووية . وفي الوقت الذي رحب فيه الاتحاد السوفياتي بهذه المبادرة وأكد من جديد استعداداه للقيام بمثل هذه الخطوات على أساس تبادلي ، فقد تجاهلت الولايات المتحدة هذا النداء . ان الظروف قد أعطت أولوية كبيرة في جدول أعمال السياسة الدولية لمسألة منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي . وقد تقدم الاتحاد السوفياتي بعدد من المبادرات - في الأمم المتحدة وفي أماكن أخرى - تهدف إلى حل هذه المشكلة ، وقد تعهد من جانبه بالألا يكون البادئ في وزع أى نوع من أنواع الأسلحة المضادة للتوابع في الفضاء الخارجي ، بينما رفضت الولايات المتحدة الاشتراك في المحادثات الخاصة بمنع تسليح الفضاء الخارجي . لقد قامت الولايات المتحدة بتجريب الأسلحة المضادة للتوابع ، وهي تستعد الآن لمواصلة هذه التجارب . وقد وضعت قاعدة فضائية خاصة ، وهي الآن في طور إقامة قاعدة فضائية للقوات المسلحة المشتركة . كما أنها تقوم ببناء مركز رئيسي للعمليات العسكرية في الفضاء الخارجي ، وتم التوقيع على أمر رئاسي جديد بشأن وزع أسلحة جديدة في الفضاء .

والآن ، قدم الاتحاد السوفياتي اقتراحا جديدا الى الأمم المتحدة للنظر فيه
ضوانه " قصر استخدام الفضاء الخارجي على الأغراض السلمية لمنفعة البشرية " . وينص هذا
الاقتراح على اتخاذ تدابير طاجلة لكي يمنع الى الأبد استخدام القوة في الفضاء الخارجي
ومن الفضاء ضد الأرض وكذلك استخدام القوة من الأرض ضد الأجسام الموجودة في الفضاء
الخارجي ولكي يتم حظر جميع شبكات الهجوم الفضائي والتخلص منها . والغرض المنشود
هو أن يستخدم الفضاء الخارجي كوسيلة لحل المشاكل الرئيسية للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية والثقافية ، مثل مسح الموارد الطبيعية للأرض ، واتقاء الكوارث الطبيعية ،
وتوفير الأغذية ، وتحسين وسائل النقل والاتصالات ، وتطوير مواد وتكنولوجيات جديدة ،
وحل غير ذلك من المشاكل . ويقترح أن تتسق الدول جهودها في هذا المجال ، وأن
تعمل ضمن أمور أخرى ، على انشاء منظمة عالمية مستقبلا لاستخدام الفضاء الخارجي لخير
البشرية .

لقد لقي هذا الاقتراح السوفياتي صدى ايجابيا في الأمم المتحدة واننا نأمل ألا
يقوم أحد باطاعة تنفيذه .

ولا يمكن باية طريقة من الطرق قبول موقف الولايات المتحدة الحالي ، مهما كانت
درجة الابهام في الصياغة المقدم فيها - كبرهان على المنهج البناء والجاد لحكومة الولايات
المتحدة بالنسبة للمشاكل الرئيسية المتصلة بالسلم والأمن . ان انعدام الرغبة في الدخول
في مفاوضات بناءة واضحة أيضا في موقف الولايات المتحدة في مؤتمر نزع السلاح وفي مباحثات
فينا بشأن تخفيض الأسلحة والقوات التقليدية في وسط أوروبا ، حيث أعادت احراز أقل قدر
ممكن من التقدم في هذه القضايا . وفي استوكهولم ، بدلا من السعي الى ايجاد الطرق
لتعزيز الثقة والأمن وتحقيق نزع السلاح في أوروبا ، فانها ما برحت تحاول التيسير على
أجهزتها الخاصة في جهودها لمعرفة هيكل القوات المسلحة للاتحاد السوفياتي وحلفائه
وأنشطتها .

وهكذا ، اذا نظرنا الى ما تقوم به واشنطنون بالفعل - سواء في مجال الأسلحة
النووية أو الكيميائية أو التقليدية ، أو في مجال مناطق السلم والمناطق الخالية من الأسلحة
النووية ، أو في مجال خفض النفقات العسكرية - فان الصورة واحدة . ان الولايات المتحدة
لا تريد حل هذه المشاكل على أساس مبدأ المساواة والأمن المتساوي .

لقد آن الأوان للولايات المتحدة أن تتعلم الدروس المستفادة من تاريخ العقود القليلة الماضية ؛ ومؤداها أن المحاولات الرامية الى المساس بأمن الآخرين تؤدي لا محالة الى انقاص أمنها هي . فلا يمكن أن يكون هناك منتصر في سباق التسلح* .

وأود في ختام هذا الجزء من بيانى المكرس لموضوع منع الحرب النووية ونزع السلاح ، أن أشير الى نقطة طرحها مؤخرا السيد كونستانتين تشيرنينكو ، الأمين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ، ورئيس هيئة رئاسة مجلس السوفيات الأعلى لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، حيث قال :

" اننا نوجه هذه الرسالة التي لا لبس فيها الى الولايات المتحدة وحلفائها ؛ لقد حان الوقت ليؤكدوا مجددا بأعمال لموسة على نصيهم مسن المسؤولية تجاه مثير العالم ، ويعترفوا بعقم السياسة القائمة على القوة والاعتماد على سباق التسلح ، ويبرهنوا على أن لديهم رغبة حقيقية ، بدلا من رغبة زائفة ، في الاشتراك في حوار ومحادثات بحثا عن حلول يقبلها كل الاطراف للمشاكل التي يتوقف عليها مستقبل الانسانية . ان الاتحاد السوفياتي لا يفتقر الى هذه الرغبة* .

ان اعلانات الولايات المتحدة المتعلقة برغبتها في تحقيق السلم والاستقرار لا تتفق بأى شكل من الأشكال مع تزايد حدة تصعيدها التي لتطلعاتها كدولة رئيسية في السيطرة على العالم بأسره . وعلاوة على ذلك فان الولايات المتحدة تستخدم بازداد منظمة حلف شمال الأطلسي في جهودها هذه . فهناك خطوات تتخذ لبسط المدى الجغرافي لنشاط هذه الكتلة ولا ستخدمها كأداة لسياسة القوة والاملاء في مختلف أجزاء العالم .

ان قوى الامبريالية ، انتهاجا منها لسياسة عسكرية تشد تأمين التفوق العسكري واحتلال مركز يكفل لها السيطرة في العالم وسعيها منها الى تنفيذ أفكارها الخطرة القائمة على سياسة القوة وشن الحملات والحروب النفسية ، تتخذ اجراءات تشمل استخدام القوات المسلحة ، وترمي الى تقويض النظام الاجتماعي - السياسي للبلدان الأخرى ، وبهذا تمارس سياسة ارهاب الدول . وبالقاء نظرة على أى جزء من العالم يتضح أن سياسات واشنطن ذات النزعة العسكرية ، بزعمتها الاستقرار في جميع أنحاء العالم ، ترهيب

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تسفيتكوف (بلغاريا) .

البلدان والشعوب . فبؤر التوتر والأزمات القائمة تزداد تفاقماً ، وتنشأ بؤر جديدة منها ، وتشن حروب غير معلنة ضد عدد من البلدان المستقلة .

ان واشنطنون تحاول ، بالتنسيق مع حليفها الاستراتيجي في تل أبيب ، أن تزيل من جدول أعمالنا مسألة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في اقامة دولته ، التي هي مفتاح لانية تسوية في الشرق الأوسط . وطى الرغم مما يبذله الأمين العام للأمم المتحدة من جهود ، تحبط الولايات المتحدة تنفيذ قرار الأمم المتحدة بعقد مؤتمر دولي بشأن الشرق الأوسط ، باشتراك جميع الأطراف المعنية ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية . وبالاضافة الى ذلك ، قامت الولايات المتحدة نفسها بقصف الأراضي اللبنانية وتواصل تشجيع اسرائيل على الاستمرار في سياستها العدوانية ضد الشعوب العربية وطى تنفيذ سياسة الضم الزاحف والارهاب والعنف السافرين في الأراضي العربية المحتلة .

وتعاني الدول المستقلة الواقعة على البحر الأبيض المتوسط من زيادة الضغوط الموجهة ضدها . فنظرا للاسراع في اضعاف الطابع العسكري ، على البحر الأبيض المتوسط ، يتحول هذا البحر الى مصدر خطر مباشر على الشعوب التي تسكن هذه المنطقة . فيتم القيام بعمليات استفزازية عسكرية ضد ليبيا . وتستمر الحالة في قبرص دون حل ، ويسداس بالاقدام حق شعب قبرص في السلامة الاقليمية والوحدة بعيدا عن الوجود العسكري والتدخل في الشؤون الداخلية لتلك الدولة غير المنحازة .

وننتقل الآن الى منطقة اخرى ، هي منطقة امريكا الوسطى . وهنا ايضا تحاول الولايات المتحدة قمع كفاح الشعوب في سبيل اجراء تغييرات اجتماعية - اقتصادية وفسي سبيل حريتها واستقلالها ، ومن ثم تعمل على زيادة تفاقم الحالة . فلا تزال كوشا الاشتراكية تتعرض لهجمات لا مبرر لها ولأعمال هدامة .

ويجرى تنظيم هجمات سافرة وشنها ضد نيكاراغوا ، بما في ذلك زرع الالغام فسي موانئ هذا البلد . كما ان الاساطيل البحرية التابعة للولايات المتحدة وطى متنها مشاة البحرية ، تجوب مياه المحيط الهادئ والبحر الكاريبي . والمهمة الرئيسية لهذها الاساطيل هي ارهاب شعب ذلك البلد وتخويفه ، وهو شعب لا يريد سوى ان يكون سيد مصيره . وتستمر واشنطنون ، بغية دعم عملائها السفاحين الملتطخين بدما* شعب السلفادور

في تدخلها المخزى في شؤون هذا البلد . وان أرض غرينادا ، البلد الصغير المحسب
للسلم ، والذي لم يهدد احدا ، تدوسها مشاة بحرية الولايات المتحدة بأخذ يتهم
ذات الكعوب الحديدية .

ان الولايات المتحدة ترفض بعناد قبول مبادئ السلم المقدمة من كوبا ومن نيكاراغوا
وتلك المقدمة من مجموعة كونتادورا فيما يتعلق بالتسوية السلمية في امريكا الوسطى . ولا غرابة
في هذا لأن الولايات المتحدة استخدمت قواتها العسكرية ٨٢ مرة ضد ١١ بلدا من بلدان
امريكا اللاتينية وتريد أن يكون بوسعها مواصلة هذه اللصوصية في المستقبل .
وثمة منطقة اخرى تتدخل فيها القوى الامبريالية تدخلا سافرا ومتزايد الاتساع
والخطورة ، وهي القارة الافريقية ، حيث تجرى محاولات لفرض قيود الاستعمار الجديد على
الشعوب المستقلة حديثا ، والحد من سيادتها وحرمانها من حقها في اتخاذ قراراتها .
وتحول جنوب افريقيا وحكومتها دون نيل ناميبيا لاستقلالها ويؤدي التعاون البناء بين
واشنطن وبريتوريا والأعمال الرامية الى منع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من اتخاذ
تدابير فعالة ضد نظام الفصل العنصرى ، الى تشجيع العنصريين في هد وانهم السافر على
البلدان المجاورة والى خلق بؤر توتر جديدة وخطيرة .

(السيد فرينوفتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

وتستثمر احتكارات الولايات المتحدة الأمريكية ما يقرب من ١٤٠٠٠ مليون دولار في اقتصاد جنوب افريقيا كما انها تجني أرباحا طائلة من استغلال السكان المحليين في جنوب افريقيا . ولذلك لم يكن من المدحش أن يرفض وفد الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدورة للجمعية العامة للأمم المتحدة ، قرارا افريقيا يطالب بمكافحة سياسة الفصل العنصرى . لقد استخدمت مؤخرا ويعناد متزايد كل أنواع الضغط ضد بعضى البلدان الآسيوية في محاولة لجرها للاشتراك في مخططات مغامرة عالمية ولزيادة اضعاف الطابع العسكرى على الشرق الأقصى . ان الولايات المتحدة ترفض بشدة الاقتراح الذى قدمته جمهورية منغوليا الشعبية بعقد اتفاقية خاصة بعدم الاعداء المتبادل وعدم استخدام القوة في العلاقات بين بلدان آسيا وبلدان المحيط الهادئ .

ان الولايات المتحدة تعمل على احباط جهود دول المحيط الهندى لتحويل تلك المنطقة الى منطقة سلم ، لأن هذه المنطقة ، وفقا لما ذكره رئيس البنغون .
"منطقة لا نقبل فيها عبارتي المساواة والتكافؤ ولا بد أن يكون لنا تفهون

عسكرى وبحرى ."

ان المشكلة الكورية التي لم تحل حتى الآن تمنع الاستقرار في الشرق الأقصى . وتعتبر مقترحات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تطالب بانسحاب القوات الأمريكية من جنوب كوريا وبالتوحيد السلمى لهذا البلد دون أى تدخل خارجي ، أساسا طيبا لحل هذه المشكلة .

ولا تزال المؤامرات الخطيرة تحاك حول جمهورية أفغانستان الديمقراطية . ان أعداء الشعب الأفغاني ، بما في ذلك الذين يتباهون بالالتزام بالديمقراطية ، يحاولون تعطيل عملية اقامة حياة ديمقراطية حقيقية جديدة في هذا البلد ، وفي الوقت الذى يتشدقون فيه بالكلام عن الحل السلمى للمشكلة التي نشأت حول أفغانستان ، فانهم يعطون كل ما في وسعهم لتعطيل هذا الحل .

ان امكانيات حل هذه المشكلة قائمة . لقد قدمت حكومة جمهورية أفغانستان الديمقراطية في اقتراحاتها البناءة ، ونحن نؤيدها بالكامل . والواقع أننا لا نحتاج الا الى

شيء واحد وهو انهاء التدخل العسكري الخارجي ضد افغانستان والا متناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدولة ذات السيادة وغير المنحازة .
وليس هناك سبيل آخر لتخفيف حدة التوتر في جنوب شرقي آسيا ، سوى التخلي عن سياسة الارهاب الذي تمارسه الدولة . اننا نؤيد بقوة المقترحات المعروفة جيدا التي قد متها فبييت نام ولا وكمبوتشيا من أجل التوصل الى تسوية سلمية لمشاكل تلك المنطقة وتحويلها الى منطقة سلم واستقرار وتعاون . ولا يمكننا أن نقبل المحاولات التي ترمي الى فرض المنبذين المفلسين سياسيا أيا كان مظهرهم على شعب كمبوتشيا عن طريق أشكال لا حصر لها من الحركات غير المشروعة والمناورات التي لا تحتمل . لقد حان الوقت لطردهم من الأمم المتحدة كما حان الوقت لأن يمنح شعب جمهورية كمبوتشيا مكانه في المنظمات الدولية .

ان الأنشطة العسكرية المكثفة في الخليج الفارسي الذي تتكس في مياهه باستمرار تشكيلات بحرية كبيرة للولايات المتحدة الأمريكية ، تعتبر عاملا من عوامل عدم الاستقرار التي تؤثر على بلدان جنوب غربي آسيا . وهذا هو هدف القيادة المركزية للولايات المتحدة التي تسعى الى تحويل هذه المنطقة الواسعة الى نقطة انطلاق عسكرية وسياسية والى تهديد استقلال شعوب هذه المنطقة ومصالحها الأمنية وحقوقها السيادية .

ومن أجل حماية الحقوق السيادية للشعوب ووضع حد للسلوك الامبريالي القائم على فرض السيطرة على البلدان الأخرى ، يجب على الجمعية العامة أن تدين علانية سياسة الارهاب الذي تمارسه الدولة وأية أعمال أخرى تقوم بها وتهدد من ورائها الى تقويض النظامين السياسي والاجتماعي في الدول الأخرى ذات السيادة ، وأن تعتبرها غير مقبولة . ان هذا هو فحوى الاقتراح الذي الصلة الذي قدمه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وأيده عدد من الوفود .

ومن الجدير بالذكر أن ممثلي الدول الامبريالية يشيرون بنفاق في هذه السدورة ، بشكل دائم ومكثف أكثر مما حدث في أي دورة أخرى ، الى بعض المشاكل " المفاجئة " و " غير المتوقعة " الاقتصادية والمالية والمتعلقة بالديون في البلدان النامية . ولا تستطيع

هذه البيانات الطنانة أن تخفي أن الامبرياليين يقومون ، عن طريق ما يسمى بحرية المبادرة ، بقطاع الأعمال الحرة يقوم الامبرياليون بعملية استغلال شديد للبلدان الضعيفة اقتصاديا في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فيحصلون منها على ٣٠٠ . ٠٠٠ مليون دولار كل عام . ان مؤتمر القمة للبلدان الغربية السبعة المعقود في لندن لم يفعل شيئا لتسهيل الأمور للدول التي تنتمي الى مجموعة ال ٧٧ ، كما ان الولايات المتحدة لا ترأف حتى بشركائها المتقدمي النمو .

ان الدول الاشتراكية تؤيد دائما إعادة تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية على أسس ديمقراطية منصفة . ولقد أيد مؤتمر القمة الاقتصادي لمجلس التعاضد الاقتصادي السوفياتي انعقد في موسكو في حزيران / يونيه الماضي ، المطالب التقدمية للبلدان النامية بكفالة سيادتها التامة على مواردها الطبيعية وأنشطتها الاقتصادية . ويؤكد الاعلان الصادر عن مجلس التعاضد الاقتصادي والمعنون " المحافظة على السلم والتعاون الاقتصادي الدولي " ، الحاجة الى تأمين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد . ولكن بيد وأن الولايات المتحدة وحلفاءها يعتزمون مواصلة سياستهم القائمة على الاستغلال . وستكون النتيجة الوحيدة لهذه السياسة ، زيادة الفجوة بين البلدان الرأسمالية الصناعية والامم النامية التي ستواجه غدا مشاكل أعظم شأنًا . كذلك سيكون لسباق التسلح الذي تعمل واشنطن وحلفاؤها في منظمة حلف شمال الأطلسي على تصعيده آثار ضارة وستضطر البلدان النامية الى أن تنفق على الأسلحة أكثر مما تحصل عليه من مساعدات انمائية .

ان العالم كله يدرك من الذي يعمل من أجل السلم ومن الذي يحلم بالحلول العسكرية . وفي هذا السياق لا يمكننا الا أن نوضح أن كل المتعطلين في العالم يشعرون بقلق عميق ازاء المحاولات المتكررة التي تبذلها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في منظمة حلف شمال الأطلسي للتشكيك في كل مجموعة الاتفاقات التي تستهدف ضمان التقدم السلمي والمستقر في أوروبا . ان الولايات المتحدة وبعض حلفائها في منظمة حلف شمال الأطلسي يتواطأون حقا مع القوى الانتقامية ، والفاشية الجديدة التي بدأت تعود الى الحياة . ان بلدان المجموعة الاشتراكية ، وجميع البلدان الأخرى المحبة للسلم تدين

بقوة أية مظاهر تتخذها السياسة الرامية الى تقويض أسس التسوية الأوروبية لما بعد الحرب .
ولن تسمح بتكرار مآسي الماضي مرة أخرى .
ومن الأمور المخيفة للغاية انه في الصيف الماضي ، ألقى مجلس اتحاد أوروبا
الغربية بناءً على طلب جمهورية ألمانيا الاتحادية الحظر المفروض على صناعة القاذفات
الاستراتيجية والقذائف البعيدة المدى . وهكذا ستكون جمهورية ألمانيا الاتحادية قادرة
على صنع ووزع أسلحتها الهجومية الطويلة المدى وعلى تهديد أمن البلدان المجاورة
والبلدان البعيدة أيضا . وتجدر الاشارة الى أن جمهورية ألمانيا الاتحادية باعتبارها
أحد حلفاء الرايخ السابق تلتزم باتفاق بوتسدام الذي يقضي بالآب يصبح اقليم ألمانيا أبدا
مصدر تهديد جديد للبلدان المجاورة وللعالم أجمع . ويجب أن يحترم هذا الحظر بدقة .

وقد قال نيكولاى سلينكوف ، الأمين الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي في جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية :

" اننا لا نبالغ في تصوير الحالة القائمة . وفي الوقت نفسه ، ليست هناك ما يبرر اللامبالاة أو الرضا الذاتي . فدروس الماضي والمخططات العدد وانيئة للامبريالية ترغمننا على ان نتوخى اليقظة ونكون مستعدين لاي احتمال " .

وفي هذه السنة ، احتفلت جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية بالذكرى الاربعين لتحريرها من الغزاة الفاشيين . وقد دفع الشعب السوفياتي ثمننا لهذا التحرير ارواح الملايين من ابناؤه ، وتحمل الكثير من الحزن والمعاناة . ومنذ الحرب العالمية الثانية ، زادت الطبقات العاملة في جمهوريتنا من قدراتها الصناعية ٣٣ ضعفا بالمقارنة بعام ١٩٤٠ ، بالرغم من الخسائر التي بلغت ربع السكان ونصف الثروة الطبيعية نتيجة للدمار الذي سببته الحرب . ونحن نضطلع بنجاح بمهام التنمية الاقتصادية والاجتماعية في خطة السنوات الخمس الحالية . وقد اوضح الاحتفال بالذكرى الاربعين لتحرير بلادنا ايضا الارادة الشعبية لتحقيق السلم والتصميم على منع نشوب حرب أخرى . وفي عام ١٩٨٥ ، ستحتفل البشرية بالذكرى الاربعين للانتصار الكبير الذي حققته قوى التعقل والسلم في الحرب العالمية الثانية والذكرى الاربعين لانشاء الأمم المتحدة ، التي أصبحت جزءا من ترتيبات السلم العالمي فيما بعد الحرب . وينبغي ان نستفيد من هذين الحدثين القادمين في توحيد صفوفنا على أساس المراعاة التامة لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها التقدمية من جانب كل القوى المحبة للسلم ، حتى يمكننا ان نسهم بالأعمال المموصة في تعزيز دم السلم والأمن الدوليين وفي القضاء على التهديد النووي .

ولا يمكن السماح لأية مسألة مهما كبرت بأن تحجب القضية التي انشئت الأمم المتحدة من أجلها ، ألا وهي كيفية الحفاظ على السلم . ومن واجب كل دولة منفردة ، ومن واجب كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مجتمعة ، ان تبذل قصارى جهدها حتى يمكن للبشر أن يعيشوا في سلم في السنوات الخمس عشرة الباقية من القرن العشرين ، وان يبدأوا الألف عام الثالثة ليس بشعور من الخوف حول مستقبل حضارتهم ، وانما بيقين حول الاتفاق اللامحدودة لتنمية هذه الحضارة .

(السيد غرينوفتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

وان جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية لعلى استعداد للتعاون مع الدول
الأخرى لبلوغ هذه الغايات .

السيد بمانجارا (مدغشقر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد كان
اختيار الجمعية العامة للسفير لوساكا لرئاسة أعمال دورتها التاسعة والثلاثين معث فخر
حقيقي لنا ، لأن الاعتراف بمناقبه البارزة ينطوى على اشادة ليس فقط ببلده - زامبيا -
وانما بافريقيا قاطبة . ونود ان نؤكد له ان وفد جمهورية مدغشقر الديمقراطية لن يألو جهدا
في تأييد الأعمال التي سيفطلع بها بمقتضى ولايته لصالح مثلنا العليا المشتركة .
ونود ان نعرب مرة أخرى لسعادة السيد خورخي ايويكا من شكرنا لما تحلى به
من روح المسؤولية وللمطريقة الواضحة والملتزمة التي ادار بها الدورة السابقة رغم العقبات
التي صادفها في اداءه لواجباته السامية .

وأخيرا ، فان حكومة بلادي تدرك بصفة خاصة المبادرات التي اتخذها الأمين
العام لصالح مدغشقر وكذلك لصالح افريقيا ككل . ونود ان نؤكد له من جديد ساندتنا له
وثقتنا في نهوضه بمهمته في خدمة السلم وفي تصميمه على اعادة نظرية تعددية الأطراف الى
وضعها المشرف .

ان عمليات تبادل وجهات النظر التي جرت أثناء المناقشة العامة تؤكد اعتقادنا
بأنه - على الرغم من بعض الدلائل التي قد تكون مشجعة في ظروف أخرى - فان الشعور
بعدم الطمأنينة مستمر ، وان القلق والتشاؤم هما سمة الوضع الحالي . واذا ما قمنا بتحليل
اسباب الانقسامات في عالمنا ، كما يجب علينا ان نفعل ، فاننا لا بد ان نلاحظ ان الشمال
والجنوب لا يمكنهما الحوار بشأن اقامة نظام جديد ؛ وان تنظيم البلدان النامية مازال في
مرحلته البدائية اوانه قد انقسم على نفسه . وان العلاقات بين الشرق والغرب تعاني منذ
خمس سنوات من حالة تجمد مزمنة ؛ كما ان النزاعات الاقليمية ، وهي نتاج هذا التوتر ،
توضع لها حلول غير كافية وفقا طيها الزمن .

وهناك من وكنوا انفسهم على قبل هذه الحالة من حالات الجمود الشامل . وقد
تتكيف الشعب مع هذه الحالة لو انها تيقنت من ان هذا العالم الذي تعيش فيه يشمل
أفضل تعبير من حقوقها وتطلعاتها . بيد اننا شاهدنا في الشهور القليلة الماضية طوفانا

من الظواهر التي يكفي مجرد ذكرها ان يعطي فكرة عن الوضع غير المطمئن الذي يحيط بنا . فهناك تكرار للمواقف المتصلبة ، وحث من مزايا احادية الجانب ، وتعزيز لسياسات التكتل ، ورفض للتوصل الى حلول وسطى أو حلول توفيقية ، وعطيات استعراض للقوة تتناوب مع عطيات استرضاء ، ودبلوماسية حافة الهاوية ، وتحضير للمواجهة . وكل ما يحدث الآن يجعل الامر يبدو وكأن الدطام الثلاث للتعاون الدولي - السلم والامن والعدالة - قد أُميد تشكيلها بحيث تبرر الأعمال التي تتولد من الانانية المفرطة أو من القيام بما يشبه دور المخلص .

وان بلدى بوصفها دولة غير منحازة ، بل وملتزمة ، ترى انه لا يمكن تجاهل الخلافات الطبيعية في المصالح في اطار العلاقات بين الشرق والغرب ، ومن ثم فانه ليس هناك شيء يمكن ان يحل محل التعايش السلمي والانفراج في اعادة ارساء ظروف السلام دون خلط بين الحقيقة والخرافة . لقد قيل الكثير هذا العام حول تدابير بناء الثقة والامن . ونادى البعض بنهج شامل يقوم على المبادئ ، في حين فضل آخرون النهج الانتقائي المحدود . ولكن الشعوب ، التي رفعت حركة السلام مستوى وعيها ، تحتاج قبل كل شيء الى الثقة التي يمكنها ان تحل محل المواقع المحصنة والردع والتوازن .

ليس صحيحا انه اذا أخذت مصالح الأمن للجميع وليس فقط للدول الكبرى في الاعتبار فلن يكون هناك أي مبرر لوجود الردع النووي . أو ليس من الأمور الحقيقية أيضا ان الثقة من شأنها ان تجعل بالامكان التخلص من عطية الاسراع - باسم التوازن - في سباق التسلح بالاسلحة النووية والتقليدية ؟ وأخيرا ، اليس حقيقيا كذلك ان الالتزام بالامن الجماعي ، بدلا من الأمن المستقطب ، يمكن أن يدفع الشعوب الى تأييد المفاوضات بشكل أكبر ، وان تأمل في نجاحها ، وان تشجب كل الاستفزات التي يمكن ان تحيد بها عن اغراضها . لقد قلنا في مناسبات عديدة انه لا يمكننا ان نتابع بطريقة عمياء الخبراء والفنيسين في مجالات تخصصهم . ولا بد لنا في هذه المنظمة من ان نتحدث بلغة السياسات التي تتم من روح المسؤولية وتستهدف كفالة بقاء هذه الحضارة واستمرارها .

ان هذا هو سبب تأييدنا وتضامننا مع أى جهد يقربنا من الطموحات الأساسية للشعوب أى استعادة السلم . ويصدق هذا القول على المقترحات الخاصة بحظر اضافة الطابع العسكرى على الفضاء وعلى منع سباق التسلح البحرى وحظر الاسلحة الكيماوية وتجميد التسليح النووى .

ان التذرع بتعقد المشاكل لا يبرر تجنب النظر فيها . ولا بد من أن تتبع اعلانات النوايا بأفعال . ستكون المفاوضات صعبة ، ولا يمكن التقليل من العقبات التي في الطريق . الا أن للمفاوضات فضل جعل الرأى العام العالمى أكثر وعييا ، وتسهل استخدام افكارنا الجماعية لحل النزاعات في الجنوب .

ولكن نرجو ألا يساء فهم موقفنا . ان انخفاض حدة التوتر في الشمال لا يمكن أن تتم الا بالتقليل من النزاعات ، ولا يمكن أن يكون لهذا التخفيض معنى الا اذا تم في اطار نهج شامل . اننا لا نستطيع القول بأن حل النزاعات الاقليمية يعتمد اعتمادا كليا على ارادة الدولتين العظميين وحدهما . اننا نعتزم جميعا أن نتحمل مسؤولياتنا .

ولو فكر المرء في الوضع في جنوب افريقيا ، لوجد أنه ما كان ليكون على ما هو عليه لو لم يقع بعضنا فريسة للاغراء بالانصياع لفكرة المسؤولية الاستراتيجية التقليدية بعد التخلي عن مناطق النفوذ . فعلى الرغم من احتجاجاتنا واستنكاراتنا واداناتنا يجد البعض دائما ظروفا مخففة لنظام الفصل العنصرى ، الذى قد يبدو أنه من الافضل التحكم فيه بغية جلب الاستقرار الى المنطقة ، بالغاء مشاعر السود عند الاقتضاء ألا يرقى هذا الى ضمان البقاء للسلطة العنصرية وسلطة الاقلية بغية الدفاع عن قيم يصفها البعض بأنها ديمقراطية في بيئة ينظر اليها على أنها بيئة معادية ؟ ولكن هذا واحد من تناقضات عديدة . اننا نريد أن نضع حدا لحلقة العنف ومع ذلك فان البعض يصفقون بصورة سرية أو علنية عند ائتمران حلقة الظلم مع اعتماد ما يسمى بالاصلاح الدستورى . اننا لا نعلق الا أهمية ضئيلة على الضغوط العسكرية

والاقتصادية ضد نظام الفصل العنصرى ، الا أن هذه الضغوط أدجت في استراتيجية يفترض فيها أن تودى الى الوساطة والتفاوض . ويدعو البعض الى اتباع نهج تجريبي والى الصبر ، الا أنه يريد باسم مكافحة الارهاب الدولي أن يتخلص من المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ومن المؤتمر الوطني الافريقي ، اللذين لم تعد هناك حاجة لاثبات موثوقيتهما وطابعهما التمثيلي ودورها التاريخي في تحريروافريقيا . كما يجرى اخضاع دول خط المواجهة الى ابتزاز لا يحتمل ، كما أنه لا يمكن خداع أحد بالنسبة لهدفه . فمن ذا الذى يمكن أن يقتنع ولو لحظة واحدة بأن نظام بريتوريا قد اكتشف فجأة فضيلة الحوار وعدم الاعتداء* وعلاقات حسن الجوار؟ والحق ان الجواب الوحيد هو الزيادة الفورية في التأييد وفي المساعدة الدولية لسدول المواجهة بغية أن تتوفر لديها وسائل مجابهة العدوان الذى أصبح أكثر ضررا نظرا لتأييد البعض له .

أما بالنسبة لنا ، كما هو الحال بالنسبة للغالبية العظمى من أعضاء الامم المتحدة ، فان الطريق الواجب اتباعه واضح . فمهما كانت المناورات المتبعة ، لا بد أن تصبح ناميبيا مستقلة ، ان تحويل العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جنوب افريقيا الى علاقات ديمقراطية لا بد أن يأتي باليوم الذى يتحرر فيه السود والبيض والمختلط الاجناس والآسيويون من نظام الفصل العنصرى ومن المتعاونين معه ان كرامتنا كافريقيين لا تتفق مع استمرار احتجاز نلسون مانديلا ، واننا نطالب باطلاق سراحه فورا . اننا نؤكد على أنه لا يمكن لجنوب افريقيا أن تكون منطقة وقام حقيقي وسلام وتعاون الا عند وضع نهاية لسيطرة النظام العنصرى السياسية والاقتصادية ووضع نهاية للتدخل الاجنبي .

واننا لا نزال نعتقد أيضا أن تفاعل المصالح الاستراتيجية والسياسية قد أدى بتصفية الاستعمار في الصحراء الغربية الى أن تضل الطريق . فبعد سنوات من النقاش المرير ومن المواجهات التي تلتها عملية موامة ، نجحت افريقيا في مؤتمر

قمتها الاخير في تحقيق اتفاق جماعي بشأن طرق ووسائل استعادة السلم الى المنطقة فهل من المحتمل أن تكون الخطة المقترحة من قبل منظمة الوحدة الافريقية لا تتمشى تشميا تاما مع مبادئ الميثاق ولا تحترم الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الصحراوي ؟ وهل من المحتمل أن تكون الامم المتحدة قد أخطأت في تأييدها لتلك الخطة ، مع بعض التحفظات القليلة التي نعرفها جميعا ؟

ان هذه الفكرة لا يمكن قبولها ، ولا يمكن أن تكون سندا لتعننت المغرب أو نيزد دوائر معينة للجمهورية الصحراوية الديمقراطية العربية أو الشائعات التي تستهدف اضعاف صداقية على الادعاء بأنه ينبغي لمنظمة الوحدة الافريقية أن تسقط القضية من أجل أن تتناولها هيئات أخرى . ان تطبيق الحل الافريقي على المشكلة الصحراوية ينبغي ألا يؤخر بصورة غير ضرورية بسبب اعتبارات قد تعني تخلينا عن مسؤوليتنا تجاه الشعب الصحراوي . ونظرا لاننا نعتزم مواجهة مسؤوليتنا ، فاننا نتمسك بالموقف الافريقي المشترك ، وهو أنه ينبغي وقف اطلاق النار وسحب القوات المغربية من الصحراء الغربية ليتسنى اجراء استفتاء سلمي وعادل .

وفي هذا الصدد ، أود باسم جمهورية مدغشقر الديمقراطية ، أن أرحب بانسحاب القوات الاجنبية من تشاد ، مما يمكّن مختلف الاحزاب والفتات من أن تجتمع وتحاول ايجاد حل يكون في مصلحة شعب تشاد ويتمشى مع قرارات منظمة الوحدة الافريقية دون احلال الوصاية والتسلط محل التضامن الافريقي وحتى محل التضامن الدولي .

وأخيرا ، كممثل للسيد ديديه راتسبراكا ، رئيس دولتي ، وكممثل لحكومتي وكانين لقارتي العظيمة التي تتعرض لكثير من الجشع والصراعات من أجل النفوذ ، لا يمكنني أن أغفل دعوة اخواني واخواتي لتسوية مشاكلنا السياسية أولا فيما بين أنفسنا .

وستكون جمهورية مدغشقر الديمقراطية مقصرة في واجباتها ان لم توجه نداء الى رجال ونساء افريقيا من أجل اليقظة والتضامن وتأكيد هويتهم وتدريتهم على الاسهام في حل المشاكل التي تعاني منها القارة .

لقد ذكرت أوجه الشبه بين الاوضاع في جنوب افريقيا وبين الاوضاع في غرب آسيا في عدة مناسبات وعلى نحو مفصل وموضوعي ، بيد و معه أن من غير الضروري الإشارة الى تلك الاوضاع بتفصيل كبير . ولذلك فاني سأقتصر على بعض الاعتبارات التي قد تساعد على فهم موقفنا وعلى وضع أسس للتحليل .

فلمدة أربعين عاما لم تتغير المعطيات الأساسية للقضية الفلسطينية ، على الأقل بالنسبة للأمم المتحدة . فالتعسف والسيطرة والاستغلال لا تزال سائدة في المنطقة ، وعلى حين أنه تم ادخال تعديلات عقب مختلف حالات التوتر الا ان هذه التعديلات تجاهلت القانون والانصاف ، ولم تسهم في التوصل الى حل مقبول . وفي نفس الوقت تمر منظمة التحرير الفلسطينية ، شأنها شأن حركات التحرير الاخرى ، بفترة صعبة ، لم تساعد القوى التي تعبت بالمنطقة على التخفيف من صعوبتها . و عليه فان هناك تذبذبا بين التأييد والنبد ، وبين التعاطف واللامبالاة ، وبين الغموض والتأييد .

وأخيرا ، فان البرنامج الذي أعدته اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف قد استبعد ، وأصبح عديم القيمة ، كما هو الحال بالنسبة للمؤتمر الدولي الذي اقترحه بلدان عدم الانحياز ، وامكانيات اجراء مفاوضات على مستوى مجلس الأمن يعوقها استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية .

ويترتب على ذلك وجود فراغ دبلوماسي على الصعيد الدولي ، لا يمكن شغله عن طريق التأكيد مرة أخرى على قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) - الذي بلغ درجة كبيرة من التقادم الآن - أو عن طريق تزايد عدد المبادرات الفردية أو الثنائية . وتعكس تلك العوامل السلبية التوترات الداخلية والخارجية في المنطقة ، ويتم استخدامها إما لارغامنا على قبول الأمر الواقع أو لجعلنا أكثر اعتمادا على حالة الحرب الكامنة أو حتى لقبول أسوأ المفارقات والتي تتمثل في أن شعبا وعد بأن يكون له وطن قومي أصبح لديه الآن دولة ، في حين أن شعبا آخر ، اعترفت الأمم المتحدة بحقه في إقامة دولته ، يجد نفسه الآن يقدم له وطن قومي كنوع من جائزة الترضية . وازاء تلك المفارقة التي لا يمكن السماح بها ، فان الحل الوحيد هو إعادة الحقوق للفلسطينيين وتقديم ضمان دولي لتلك الحقوق حتى يمكن وضع حد للمعاناة والخراب اللذين تعرض لهما اللبنايون والفلسطينيون منذ فترة طويلة .

ولنفس الأسباب ، نتابع عن كثب فيما يخص الصراع العراقي الايراني مدى الاستجابة للنداء الثلاثي الذي وجهه الأمين العام لحماية السكان المدنيين ، وهم ضحايا لصراع أخرق بين الاشقاء ، يلقي بظلاله على وحدة بلدان عدم الانحياز . وفي أجزاء أخرى من آسيا نجد شعوبا قد أصبحت ضحية لمصالح قديمة وحالية تتابع مسار نموها دون اعتبار لتلك الشعوب . فمن أفغانستان الى كوريا ، يتم احباط تطلعات الشعوب الى علاقات طبيعية والسلم والتعاون والاستقرار نتيجة اعتبارات عقائدية أو استراتيجية .

ولا يمكن تقبل وضع كالوضع في قبرص ، حيث تلاحقت أحداث الأمر الواقع والخطوات من جانب واحد بما أبعدنا بدرجة أكبر عن حل كان ينبغي أن يحظى بموافقة كتـا الطائفتين بحرية على أساس المساواة بينهما في الحقوق والواجبات . ولا يمكن لأحد أن يعترض على عودة الأمور إلى طبيعتها في أفغانستان ، واستمرار سيطرة الأمين العام في هذا الشأن بحيث تؤدي إلى المفاوضات المباشرة . ولا يمكن لأحد أن يفكر في عرقلة الجهود المشتركة لدول الهند الصينية والدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا للعمل على تضييق خلافاتها وتنظيم تعاون وتعايش سلمي فيما بينها على أساس احترام حرية الاختيار لكل طرف منها . ولكن بوسعنا أن نطالب بأن تراعى كل تلك المساعي مبادئ الميثاق وحركة عدم الانحياز وخاصة مبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل .

وتلك هي أيضا المبادئ التي نستند إليها عندما نؤكد الحاجة إلى تطبيع الوضع في شبه الجزيرة الكورية ، وإعادة توحيدها سلميا مع تحقيق الاستقلال لها دون تدخل خارجي . وفي هذا الخصوص ، فإن المقترحات المقدمة أخيرا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن المحادثات الثلاثية تمثل اسهاما ايجابيا في استئناف الحوار بين البلدين في الشمال والجنوب .

وتمثل أحداث الشهر الاخيرة في امريكا الوسطى والكاريبي اشارة بالخطرس في تطور العلاقات الدولية . وكما نعتقد أن اقتراحات مجموعة كونتادورا حظيت بموافقة الأطراف المعنية ، واغضبنا بأن نيكاراغوا قد خاطرت ببديل السلم بالموافقة على نصوص مشروعة المعاهدة ، ولسوء الحظ ، أثبتت شروط سابقة أخرى ، وأكثر ما نخشاه هو أن تضييق فرصة إيجاد حل سلمي وسياسي لجميع المشاكل في امريكا الوسطى والكاريبي .

وقبل أن أختتم ملاحظاتي في هذا الصدد ، أود أن أشير إلى مسألة المحيط الهندي والجزر الطفاشية . وتؤكد حكومتي مجددا على تصميمها في الاستمرار بالعمل داخل اللجنة المختصة للمحيط الهندي ، وتنفيذ القرار ٢٨٣٢ (د - ٢٦) للجمعية العامة ، الذي يتضمن اعلان المحيط الهندي منطقة سلم . وأي مظهر أو تصعيد لوجود الدول

الكبرى في تلك المنطقة ، مثل القواعد والمنشآت العسكرية الأجنبية وخدمات الدعم الإداري وتخزين الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل ، بما يتنافى مع الرغبة الواضحة والمعلنة لدول المنطقة سيمثل انتهاكا صارخا لذلك الاعلان . ومن شأن تلك الأنشطة أن تهدد استقلال وسيادة دول تلك المنطقة وسلامتها الإقليمية وتنميتها السلمية . ونؤمن بأن عقد المؤتمر المعني بالمحيط الهندي فوراً والمزمع عقده في كولومبو خلال النصف الأول من ١٩٨٥ ، هو الطريق الوحيد للتخفيف من التوتر في المنطقة . وفي هذا الشأن ، نأسف حكومة مدغشقر لأن بعض الدول ، قد حاولت بدون وجه حق ، بموقفها السلبي ، تعطيل عقد هذا المؤتمر ، ومن ثم اجتماع القمة للدول المعنية والمهتمة طبقاً لاقتراح رئيس جمهورية مدغشقر الديمقراطية .

أما فيما يخص الجزر الملغاشية في خليج موزامبيق والمحيط الهندي ، فان تبعيتها لمدغشقر قد أكدتها القرارات ذات العلاقة للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية وكذلك حركة بلدان عدم الانحياز . وتأمل حكومتنا بأن المحادثات التمهيدية التي عقدت أخيراً في باريس ستستمر ، وتسهم في وضع حل يتفق وبادئ السيادة والوحدة الإقليمية والمصلحة المتبادلة .

وفي النهاية ، نود مدغشقر ، بصفتها دولة جزرية ساهمت في التفاوض وإبرام معاهدة الأمم المتحدة لقانون البحار ، أن تكرر تأييدها لذلك الصك القانوني ، وأن تعلن كذلك أن الموارد الموجودة في قاع البحار خارج نطاق الولاية الوطنية تعتبر وستظل للأبد تراثاً مشتركاً للإنسانية ، ولهذا السبب نشجب أي ترتيب أو اتفاق محدود سواء في الماضي أو الحاضر أو المستقبل قد يضر بأحكام تلك المعاهدة .

وأسوة باستمرار وجود ما يسمى بالصراعات الإقليمية ، تظل المشاكل الاقتصادية التي تواجه البلدان النامية ماثراً قسماً بالغ لمستقبل الأمن والسلم الدوليين .

فالانتعاش المحدود الذي لوحظ في بعض البلدان الصناعية لم يؤد إلى عودة الاستقرار في الأسواق النقدية والمالية ، كما أنه لم يوقف التقلبات الحادة في أسعار الصرف أو يؤد إلى تخفيض أسعار الفائدة إلى مستويات مقبولة . واستمرت أسعار المسود

الأولية في الانخفاض ومع دلالات التبادل التجاري في الهبوط ، بينما ظهر شبح الحمائية مرة أخرى .

وعندما بدأت الأزمة ، دعيت بلدا ن العالم الثالث الى اجراء تعديلات فسي اقتصاداتها ، وقد قامت اغلبها بذلك بطريقة شجاعة ومنطقية ، بيد أن ما قدمته من تضحيات لم يقابل بما يستحق . وفي الواقع ، كيف يمكن توفير الشروط اللازمة لانتعاش اقتصادى قوى ودائم اذا ما كانت البيئة الدولية غير مواتية والنمو القليل في الصادرات يلتهمه العبء الثقيل للمديونية ، والتدفق الحقيقي لرأس المال الى البلدان النامية أشد انخفاضا مما كان عليه في أى وقت ، وعندما تزيد التدابير السامة بالتشفية قد زادت من التوترات الاجتماعية المحلية ، وعندما يستمر بقا المشاكل الهيكلية الموروثة عن فترة استعمارية طويلة ؟ واذا ما أضفنا الى ذلك آثار الكوارث بجميع أنواعها ، فاننا نجد مجالا يذكر للأمل والمثابرة .

صحيح اننا نجد في بعض الأوقات علامات مشجعة . ويبدو أن المجتمع الدولي يقيظته المسألة اليومية لبلداننا . فافريقيا التي تقع في قاع سلم التنمية ، هي الآن مركز اهتمام منظمات المساعدة . وهناك برامج عمل عديدة ، وتدابير المعونة المسماة بالطارئة آخذة في التزايد .

و دون التقليل من أهمية الحاجة الى هذه التدابير ، لسنا بحاجة الى أن نؤكد مرة أخرى ، كما حدث في المذكرة الخاصة التي قدمها مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، أهمية وضع إطار عمل عام في منظماتنا ، ثابت ومنسق ، بغية اصلاح واحيائها الاقتصادية الافريقية . وفي الوقت نفسه ، علينا أن نتبع نهجا عالميا لتناول مشكلة الديون ، التي لا يمكن فصلها عن مشكلة أسعار الفائدة .

ذلك أنه اذا ما رفضت البلدان الصناعية اتخاذ التدابير اللازمة ، أو ادعت أنها قد لا تستطيع تخفيض هذه الأسعار الى مستويات معقولة ، فان عليها أن توافق ، على الأقل ، على تخفيض آثار هذه الأسعار على البلدان النامية . فضلا عن ذلك ، علينا جميعا - في كلا الجانبين - أن نكون واقعيين . فعن طريق الواقعية يمكننا أن نتصور آلية يمكنها أن تحافظ على مصالح الدائنين والمدينين ، ويمكنها - على سبيل المثال - أن تنشئ رابطة ما بين خدمة الديون ومستوى عائدات التصدير . وقد يؤدي هذا الى تنقيح بعض القواعد التي يطبقها نادي باريس .

وعن طريق الواقعية ، ينبغي لنا أن نعترف بأن البلدان المتقدمة النمو تحقق فائدة من زيادة تدفق المساعدة لأشد البلدان معاناة . وعن طريق الواقعية مرة أخرى ينبغي أن نسلم بأن الشروط المتعلقة بالمساعدة التي يقدمها جهاز بريتون وود تؤدي في أحيان كثيرة الى نتائج تتعارض مع النتائج المنشودة . وبناء على الواقعية ، لا يجب أن نتفاوض عن الطبيعة غير المنصفة وغير المتسقة للعملية المتعددة الأطراف للتكيف والمراقبة . ولا ينبغي أن تحجب هذه الأفكار أهمية التعاون بين الجنوب والجنوب . وفي هذا الإطار ، نذكر بالاقتراح الذي تقدمت به جمهورية مدفشقر الديمقراطية بانشاء صندوق نقدية لتطوير وتثبيت أسعار السلع الأساسية . ولا يزال هذا المقترح ، بعد مرور خمس

سنوات على تقديمه سليما وعاجلا ، ذلك لأن الآليات المقترحة لن تحل - على نحو تحمسي - محل المنظمات الدولية المالية والنقدية ، بل سوف تكون عنصرا مكملا لها وتمثل اسهاما من جانب الجنوب في اصلاح الضرورى للنظام الراهن . وان عقد مؤتمر قمة لبلدان العالم الثالث بشأن المسائل الاقتصادية ، سوف يكون من شأنه - دون شك - أن يمكننا من الدخول في تفاصيل أكثر بشأن التزامنا بتحقيق التعاون بين الجنوب والجنوب .

لا يزال حل مشاكلنا الاقتصادية أولا وقبل كل شيء ، هو مسؤولية كل بلد وكل حكومة . وبالرغم من التكلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبرامج التكيف ، فاننا اتخذنا مسارا جانبنا تدابير هامة للإصلاح تمكنا من الحصول على نتائج مشجعة ألا وهي : خفض العجز في الميزانية وزيادة الناتج القومي الكلي وتحسين وضع العمليات الجارية والميزان التجاري . ان تحليل سلوك الدول في الأمم المتحدة يبين أن بعضها يرى المنظمة على أنها مجرد فكرة ، أو شيئا مجردا ، وينكر عليها دورا في تعزيز العلاقات الدولية المتوازنة . الا أن هذه مفارقة تذهب الى حد التعارض . ان الدول التي ترفض أن يكون للأمم المتحدة دور مؤسسي تعلق أهمية مفرطة على التصويت الذي يجرى هنا ، بدلا من النظر اليه على أن له قيمة توضيحية فيما يتعلق بمواقف معينة .

الا أن هناك دورا آخرى ترتب من الطبيعة الزائلة للأفكار وتكافح من أجل اعطاء هذه المنظمة دورا ايجابيا يتسم بالمراقبة واليقظة ، ويعرب عن ضمير الانسانية ، ويجعل منها تجمعا حقيقيا للشعوب ومحفلا لتبادل وتصادم الأفكار ووجهات النظر بين الأمم .

ان موقفنا بشأن جميع المسائل التي تتم مناقشتها في الأمم المتحدة يتمشى مع مبادئ السيادة والاحترام المتبادل وعدم التدخل . اننا نحترم اختلاف الأفكار وتباين المصالح اللذين يبدوان في هذا الجهاز . اننا نتفهم أن بإمكان كل بلد أن يتخذ مسلكا يختلف عن مسلكنا ، دون أن يكون بالضرورة معاديا لنا ، وذلك لأنه - خارج الاطلسار الشنائي - ويعمل وفقا لمبادئ والتزاماته الخامة وأولوياته المحددة .

واعتبارنا عضوا في حركة بلدان عدم الانحياز ، لا نزال صادقين مع أنفسنا برفضنا أن نصبح رهينة في مواجهة بين الشرق والغرب . ان استمرارنا الثابت على مبدأي تعددية الأطراف والاممية يوضح ولائنا لأهداف ومقاصد الميثاق ، ونحن نشارك الأمين العام فسي وجهات النظر والاهتمامات التي أعرب عنها بشأن هذا الموضوع .

وفي التحليل النهائي ، فان الهدف من انشاء الأمم المتحدة ، كما توضحه أحكام الميثاق ، ليس هو اتاحة المحفل المناسب لعرض الخلافات بين الدول الأعضاء أو بـلـسـورة خلافاتها ، وانما هو بالأحرى أن تقودنا هذه المنظمة الى ايجاد الارادة المشتركة الضرورية للاستجابة الى التطلعات الأساسية لشعبونا من أجل عالم سلم وأمن وعدالة . ومن جانبنا ، نؤكد لكل من يشاركنا في هذه الآراء استعدادنا لمواجهة هذا التحدي والتزامنا به .

سنحتفل في العام القادم بالذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة . وينبغي أن نميز هذا الحدث بأن نجعل من منظمتنا رمزا لأمل البشرية التي تعاني من اليأس ، والتي تهددها تكنولوجيات - لا يمكن السيطرة عليها - بالفناء المفاجئ ، وأن نجعل منها أيضا رمزا لعالم أفضل يمكن للمرء فيه أن يستعيد كرامته ، وأن يكرس نفسه على نحو أفضل لخدمة الصالح المشترك ، أي صالح الشعوب ، أي نجعل منها باختصار رمزا للمسؤولية التي يتسم اقتسامها بشكل حقيقي بين الأمم التي تعمل معا من أجل أكثر القضايا نبلا .

رفعت الجلسة الساعة ١٠ / ١٣